الاتحاد الأفريقى وطرق تسوية النزاعات الأفريقية

The African Union and methods of settling African conflicts

الملخص :

تعتبر قضية السلم والأمن فى افريقيا من أهم القضايا التى طرحت فى القارة السمراء ، وذلك من اجل العمل على حل النزاعات والصراعات بين بعض أو داخل الدول الأفريقية من اجل النضال ضد الأنظمة العنصرية والإستعمارية المنتهكة لحقوق الإنسان والشعوب الأفريقية ، وقد تعددت اسبابها بين نزاعات عرقية ونزاعات دينية إضافة إلى الحروب الأهلية حيث حصدت هذه الحروب الآلاف من الضحايا ٠

بالرغم من هذه الصعوبات سعت دول القارة إلى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، بمشاركة ثلاثون دولة ، حيث حاولت المنظمة حل مشاكل القارة والتى تهدف إلى تحرير القارة نهائياً من الاستعمار الأوروبى والقضاء على التخلف الاقتصادى وتوطيد دعائم التضامن الأفريقى ٠

حاولت منظمة الوحدة الأفريقية ، منذ نشأتها ، حل مشاكل القارة ، الإقليمية والعالمية ، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن رياح التغيير التى عصفت بالعالم ، خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، لم تساعدها فى تحقيق أهدافها ، لإنهيار الإتحاد السوفييتى ، وتغير شكل النظام العالمى من ثنائي القطبية إلى أحادى القطبية ، مما أدى إلى سيطرة القطب الواحد (امريكا) على العالم ، أيضاً التقدم التكنولوجى الرهيب ، الذى تجسد فى تطور وسائل الاتصالات والمعلومات ، والمفاهيم المترتبة على ما سمى " ظاهرة العولمة " ، التى الغت الحدود ، وقضت على مقومات القرون الماضية ، وجسدت ثقافة الغرب القائمة على عنصرى القوة والمصلحة ، كل ذلك جعل دول العالم الثالث نهباً لتلك القوى ، التى لم يعرف العالم مثيلاً لحدتها وتأثيرها ، وأصبحت أفريقيا القارة ذات الإمكانيات الهائلة ، مسرحاً للقوى الغربية للسيطرة على شعوبها وثرواتها ٠

وقد جاء إنشاء الإتحاد الأفريقي ليجسد طموحات الدول الأفريقية ، وذلك فى محاولة للبحث عن الوعاء المناسب لتحقيق آمالهم فى الاستقرار والتنمية ، فأعلنوا تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الأفريقي ٠

Abstract:

The issue of peace and security in Africa is one of the most important issues raised on the continent, in order to work on resolving conflicts and disputes between some or within African countries, to fight against racist and colonial systems that violate the rights of human beings and African peoples. The reasons for these conflicts are varied, ranging from racial conflicts and religious disputes to civil wars, which have claimed thousands of victims.

Despite these difficulties, African countries sought to establish the African Union in the Ethiopian capital Addis Ababa on May 25, 1963, with the participation of thirty countries. The organization aimed to solve the problems of the continent, liberate it from European colonization, eliminate economic backwardness, and strengthen African solidarity.

Since its inception, the Organization of African Unity (OAU) has tried to solve the problems of the continent, regional and global, political, economic and social, but the winds of change that struck the world during the last decade of the twentieth century have not helped it achieve its goals, the collapse of the Soviet Union, the transformation of the world system from bipolar to polar, which has led to the domination of the world by the unipolar (American) community, as well as the terrible technological progress embodied in the development of the means of communication and information, the concepts resulting from the so-called "globalization phenomenon," which has overstepped borders, destroyed the foundations of the past centuries, and embodied the West's culture of power and interest, all of which made the third world countries plundering those forces, whose intensity and impact the world has never known, and Africa, the continent with enormous potential, a theatre of Western forces to control its peoples and wealth.

The establishment of the African Union reflected the aspirations of African countries, in an attempt to seek the appropriate vessel to realize their hopes for stability and development, and they declared the Organization of African Unity to be the African Union.

الكلمات المفتاحية :

- الإتحاد الأفريقي :

منظمة إقليمية تأسست فى مايو ٢٠٠١ خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، يضم ٥٤ دولة من الدول الأعضاء والتى تعمل معاً لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية بما فى ذلك الحد من الصراعات وإنهائها وتعزيز التنمية والتكامل فى القارة من خلال اجندة طموحة لعام ٢٠٦٣ ٠ تتخذ أهم قرارات الإتحاد فى اجتماع نصف سنوى لرؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء من خلال مايسمى بالجمعية العامة للإتحاد الأفريقي ، يقع مقر الجمعية العامة بالعاصمة الأثيوبية أديس ابابا ، والتى تعتبر من الأجهزة الرئيسية للإتحاد الأفريقي بالإضافة إلى مفوضية الإتحاد ومجلس السلم والأمن الأفريقي والمجلس التنفيذى ومحكمة العدل الأفريقية ٠

- النزاعات :

تعتبر النزاعات مظهر لتأزم العلاقات وانسداد طرق الحل القائمة أو المتاحة ، وهناك آثار تترتب على النزاعات منها ماهو ايجابى ومنها ماهو سلبى ، وللإنسان فى ادارته للنزاع دور فى تحديد ما يناسب من هذه الآثار ، وللنزاع مراحله التى يمر فيها من بداية التأزم إلى حدوث وخروج مظاهر النزاع ونتائجه على السطح ، إن نوع النزاع وطبيعته واطرافه هو مايحدد الآلية المناسبة له ، فنزاع الأخوة والأشقاء وابناء الدين والوطن والوظيفة ليس كنزاع مع عدو متربص يحتل الوطن ويقتل البشر ويقتلع الشجر والحجر ٠

- تسوية النزاعات الدولية :

عرفت محكمة العدل الدولية النزاع الدولى بأنه خلاف حول نقطة قانونية او واقعية أو تناقض أو تعارض للأطروحات القانونية أو الواقعية أو المنافع بين دولتين ، وتنشأ تقريباً للأسباب ذاتها التى تنشأ عن نزاعات الأفراد مع ان نتائج الأولى اشد خطراً وأعمق اثراً ٠

- حل النزاعات الدولية :

مجموعة الوسائل والآليات والقواعد والأساليب التى تستخدم لإنهاء الخلاف والصراع والتصادم بين الأطراف المتنازعة ، وتعتبر هى أول وسيلة تلجأ إليها الدول لتسوية خلافاتها ٠

- مفهوم النزاع الدولى :

هو تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة ، أو عدم توافق فى المصالح بين طرفين أو اكثر مما يدفع بالاطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره ٠
(خلاف بين بلدين على قضية قانونية أو حادث محدد أو بسبب عدم توافق الآراء القانونية أو مصالحهما) ٠

المقدمة

احتلت القارة الأفريقية المرتبة الأولى بين قارات العالم الخمس من حيث كثرة الحروب والصراعات الأهلية الدموية فى أغلب الأحيان ، والتى عانى ومازال يعانى منها الكثير من دولها ، وكان من أبرز سمات هذه الصراعات والحروب الأفريقية ، إنها لم تعترف بالقوانين والأعراف الدولية والإنسانية ، واشتملت على عمليات الاغتصاب والتجويع القسرى والحصار واستخدام الأسلحة والصواريخ فى ضرب الأهداف المدنية ٠

هذا الوضع المأساوى الذى يخيم على قارة أفريقيا منذ سنوات بعيدة ، أصبح موضع قلق وخوف من الكثيرين وخاصة دول العالم الثالث ، فقد اتفقت الدول الأفريقية ، عندما تم إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية ، على قدسية مبدأ الحدود الموروثة من الاستعمار ، إلا أن هذا الاتفاق واجه كثيراً من التحديات ، حينما حاولت بعض الدول المتجاورة أن تعيد النظر فى أمر هذه الحدود ، أو على الأقل تدّعى أن لها حقوقاً أخرى غير الحدود الموروثة من الاستعمار ، الذى لم يكن واضحاً تماماً أو متفقاً عليه بين الطرفين المتجاورين ٠

تعد قضية السلم والأمن فى أفريقيا قضية خطيرة جدا ، فغيابها يعنى غياب التنمية وهروب رأس المال وضياع الموارد البشرية ، ومن ثم تبديد ثروات الدول الأفريقية ، وعدم القدرة على المضى قدماً فى برامج التنمية التى تؤثر سلبا فى برامج الاصلاح ، اقتصادية أم سياسة ٠

وإدراكاً من القادة الأفارقة لهذه المخاطر ، وبناءاً على رغبة رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى ، فقد قرروا خلال انعقاد القمة الأولى للإتحاد الأفريقي بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢ ، إلى إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي ، إذ أقرت القمة ، البروتوكول الخاص بإنشاء المجلس ، ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه ٠

وعلى ضوء القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى وميثاق الأمم المتحدة ، الذى يهدف إلى إقامة وإنشاء هيكل تشغيلى للتنفيذ الفعال للمقررات التى تتخذ فى مجال منع المنازعات ، وصنع السلام

وعمليات دعم وبناء السلام وإعادة الإعمار فى فترة مابعد المنازعات ، وطبقاً للتفويض الممنوح فى هذا الصدد بموجب المادة (٥) فقرة (٢) من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى ٠ فقد أعلن عن تدشين مجلس السلم والأمن الأفريقي ودخول بروتوكوله حيز التنفيذ فى ديسمبر ٢٠٠٣[١] ، ويعتبر مجلس السلم والأمن هو الجهاز الدائم للإتحاد الأفريقى المعنى باتخاذ القرارات اللازمة لحفظ السلم والأمن فى القارة ويهدف إلى منع الصراعات والنزاعات وإدارتها وحلها ، كما يعتبر العنصر الأساسى فى الهيكل الأفريقى للسلم والأمن [٢] ٠

ومن أكثر الوسائل المتبعة من الناحية الواقعية لحل المنازعات بالطرق السلمية ، عرض النزاع على المنظمات الدولية والإقليمية [٣] ، وقد أصبح التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية أمراً حتماً تفروضه ضروريات وظروف الأوضاع العالمية ومشاكلها الضخمة من جهه ، وتنامى وتطور دور المنظمات الإقليمية بشكل غير مسبوق فى تحقيق السلم والأمن والاستقرار فى القارة خاصة فى ظل النزاعات المسلحة الداخلية ، من جهة أخرى ٠

اشكالية البحث :

يعتبر الإتحاد الأفريقي أحد المنظمات الإقليمية المختصة فى حل وتسوية النزاعات الأفريقية ، لذا فهو يسعى إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار فى القارة إيماناً منه بأن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بتوافر السلم والأمن بدول القارة ، ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من التعاون والتنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية ، خاصة منظمة الأمم المتحدة ، وهنا تكمن إشكالية البحث فى إلى أى مدى أسهم التعاون بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فى تسوية المنازعات الأفريقية ٠

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فى كونه محاولة لمعرفة قدرة الإتحاد الأفريقي فى حل النزاعات وتسويتها فى القارة الأفريقية ، بعرض نماذج من النزاعات التى تدخل فيها المجلس لحلها وتسويتها ٠

منهجية البحث :

[١] عبد الملك عودة ، **" مجلس السلم والأمن الأفريقي "** ، صحيفة الأهرام المصرية ، ٩ يونيو ٢٠٠٤ ٠

[٢] مجلس السلم والأمن الأفريقى (psc) ، متاح على الرابط التالى : www.au.int

[٣] محمد سامي عبد الحميد ، محمد سعيد الدقاق ، إبراهيم أحمد خليفة ، **" القانون الدولى العام " ، دار المعارف ، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص٢٢٦ ٠**

المنهج الوصفى عند تناول أجهزة الإتحاد الأفريقي وآلياته ، ومنهج صنع القرار ومنهج تحقيق المصلحة الوطنية ٠

تقسيم البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة كالآتى :

المبحث الأول : النزاعات فى أفريقيا ونشأة الإتحاد الأفريقي ٠

المبحث الثاني : دور الإتحاد الأفريقي فى تسوية النزاعات الأفريقية ٠

المبحث الثالث : مظاهر التعاون والعراقيل بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي فى تسوية النزاعات الأفريقية

الخـــاتمة ٠

المبحث الأول

النزاعات فى أفريقيا ونشأة الإتحاد الأفريقي

إن الشعوب الأفريقية كانت مستعمرة من قبل بعض الدول الأوروبية ، مما أبقى بعض آثار الاستعمار كسبب رئيسي لنشوب النزاعات ، كما أن أفريقيا تتميز بتباين أعراقها وثقافاتها وعقائدها وضخامة ثرواتها ، مما يجعلها مطمع وأرض خصبة لتأجيج بؤر النزاع تحقيقاً لمصالح قوى أخرى[١] ٠

تطورت النزاعات من نزاعات بين الدول (توسعية – حدودية) ، إلى نزاعات داخلية ، كالصراع من أجل السلطة والثروة تحت ستار النزاعات العرقية والدينية والثقافية ٠

أولاً : طبيعة وأسباب النزاعات الأفريقية وطرق تسويتها :

١- احتلت القارة الأفريقية المرتبة الأولى بين قارات العالم الخمس من حيث كثرة الحروب والصراعات الأهلية الدموية فى أغلب الأحيان ، والتى عانى ومازال يعانى منها الكثير من دولها ، وكان من

[١] ربيع عبد العاطى عبيد ، **" دور الإتحاد الأفريقي فى فض المنازعات "** ، دار القومية العربية للثقافة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص٢٧ ٠

أبرز سمات هذه الصراعات والحروب الأفريقية ، إنها لم تعترف بالقوانين والأعراف الدولية والإنسانية ، واشتملت على عمليات الاغتصاب والتجويع القسرى والحصار واستخدام الأسلحة والصواريخ فى ضرب الأهداف المدنية (مدن – مستشفيات) ٠

٢- هذا الوضع المأساوى الذى يخيم على قارة أفريقيا منذ سنوات بعيدة ، أصبح موضع قلق وخوف من الكثيرين وخاصة دول العالم الثالث ، فقد اتفقت الدول الأفريقية عندما تم إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية على قدسية مبدأ الحدود الموروثة من الاستعمار ، إلا أن هذا الاتفاق واجه كثيراً من التحديات ، حينما حاولت بعض الدول المتجاورة أن تعيد النظر فى أمر هذه الحدود ، أو على الأقل تدّعى أن لها حقوقاً أخرى غير الحدود الموروثة من الاستعمار ، الذى لم يكن واضحاً تماماً أو متفقاً عليه بين الطرفين المتجاورين ٠

٣- تأتى قضية الحدود التى أثيرت منذ عدة سنوات بين إريتريا وأثيوبيا وما صاحبها من صراعات مسلحة ، ورغم أن إنفصال إريتريا عن أثيوبيا تم وفق تسوية سياسية بين الطرفين ، فإن وجود هذا الصدام العسكرى بينهما يؤكد إنه صراع على قدسية الأرض ، حيث ثبت أن الأرض المتنازع عليها بين الطرفين لا يوجد بها أى من الثروات الطبيعية تبرر الدخول فى مثل هذه الصراع العسكرى المسلح ، ولكن كلا الطرفين المتنازعين أعلنا ما يمكن تسميته بالتمسك بالأرض ، دون النظر لقيمتها الإقتصادية [١] ٠

٤- هناك أيضا بؤر أخرى للخلاف الحدودى بين دول القارة وبعضها البعض ، مثل الخلاف المصرى السودانى حول مثلث حلايب وشلاتين ، والخلاف بين السودان وجنوب السودان حول إقليم إبيي ، وبعض البؤر الحدودية الأخرى مثل تلك التى بين كينيا والسودان وأوغندا وبين السنغال وموريتانيا ٠

٥- عادة ما شكلت صراعات الحدود بين الدول نقطة جذب للنزاعات ، وبالطبع لايمكن تجاهل أن الحدود المرسومة من عهد الاستعمار ليست حدوداً عادلة ، كما لا يمكن تجاهل انها لم تراع الحد الأدنى من التناقضات العرقية والقبلية والعشائرية ، مثلما حدث فى المنطقة الحدودية بين السودان وأثيوبيا وأوغندا باعتبارها منطقة متداخلة بين أكثر من قبيلة تعيش فى هذه البلدان الثلاث فى آن واحد ، والأمر نفسه ينطبق على عرقيات الهوتو والتوتسي التى تعيش فى مناطق حدودية تنتمى

[١] صالح الشاعري ، **" تسوية النزاعات الدولية سلمياً "** ، ط١ ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٧ ٠

إلى دول رواندا وبروندى والكونغو الديمقراطية وأوغندا [١] ٠ وعادة ما نجد زعيماً سياسياً أو قبلياً يعمل على إثارة هدف الوحدة لقبيلة معينة أو عرق معين ، مما يعنى محاولة لتجاوز ميراث الحدود الاستعمارية التى وضعت من قبل ، وتغيير الخريطة الجيوسياسية لأكثر من دولة فى آن واحد [٢]٠ فيأتى الحل الأمثل لهذه المشكلة والذى سيترتب علية إنهاء الكثير من الصراعات فى القارة ، من خلال الآتى :

أ – الاتفاق على إجراءات معينة تسهل التواصل الإنساني لأبناء نفس القبيلة أو العرق الذين يعيشون موزعين على أكثر من دولة ، وهو عرف معمول به ومتعارف عليه دون المساس بقدسية الحدود ، عن طريق تنظيم دقيق ومتفق عليه ومُعلن لممارسة هذا الحق الإنساني لأبناء القبائل والأعراق الواحدة ، مما يجعل من قضية الصراع على الحدود قضية هامشية ٠

ب– توفر خرائط للحدود بين الدول الأفريقية وبعضها البعض موثقة فى الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي ، مما يقلل من أسباب النزاعات والصراعات الحدودية ٠

ج– إقامة مناطق للتكامل الاقتصادى بين العديد من الدول الأفريقية بهدف تحويل البؤر الحدودية المتنازع عليها إلى بؤر للتعاون ، أى تحويلها من خطوط للفصل إلى نقاط للتواصل ٠

د– اللجوء إلى التحكيم الدولى ، حالة عدم التوصل إلى إجراءات خاصة للتبادل الإنساني أو إجراءات للتكامل الاقتصادى فى المناطق الحدودية المتنازع عليها [٣] ٠

٦– هناك جزءاً كبيراً من الصراعات والنزاعات مرتبط بالتخلف السياسي لكثير من دول القارة سواء من حيث فكرة التكامل السياسي للدولة ، أو غياب الأنظمة الديمقراطية ، فالدول الديكتاتورية تتخذ القرارات المصيرية دون خوف من المحاسبة ، ولذلك يحدث الكثير من المغامرات العسكرية الطائشة من قبل مثل هذه الأنظمة غير الديمقراطية مما يولد المزيد من الأعباء على المجتمع الداخلى ٠ لذلك فإن إنهاء الصراعات والنزاعات الأهلية يأتى بالقضاء على الفقر والتخلف الاقتصادى والجمود السياسي الشائع فى الكثير من دول القارة ، إضافة إلى وجوب تواجد إرادة سياسية لدول القارة لأن تكون جزءاً من المنظمة الإقليمية ، أى كلما كان هناك إيمان من الدول الأعضاء باحترام القرارات

[١] سالم محمد الزبيدى ، **" الإتحاد الأفريقي فى ظل النظام الدولى الجديد "** ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٦ ، ص٥٥ ٠
[٢] عمر سعدالله ، **" القانون الدول المعاصر "** ، ط١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ص٤٤٧ ٠
[٣] نبيل محمد خليل العزازى ، **" دور الإتحاد الأفريقي فى تسوية النزاعات الأفريقية "** ، يوليو ٢٠٢٠ ، ص ١٢١ ٠

التى تصدرها أو تتفق عليها المنظمة الإقليمية ، كلما أعطى ذلك مزيداً من القوة والتماسك للمنظمة أو الدولة نفسها ، أى علاقة منفعة تبادلية ، (لاتوجد منظمة إقليمية لديها قوة إلزام مادية تجبر بها أطراف على القبول الكامل لقراراتها المختلفة ، إنما الأمر يتوقف على الرغبة والإرادة الخاصة للأطراف أنفسهم) [١] .

٧- بعد انتهاء الحرب الباردة ، نظرت الدول الكبرى إلى خارطة العالم ومناطقها المختلفة باعتبارها ساحة يمكن أن تحقق فيها نفوذاً معنوياً واقتصادياً ، فهناك من الأسباب التى أدت إلى زيادة حدة الصراعات الأفريقية يمكن ايضاحها فى النقاط التالية :

أ – التغيير الذى حدث فى المناخ الدولى فى اعقاب إختفاء الإتحاد السوفييتى عن الساحة الدولية ، وتغيير شكل النظام العالمى من ثنائي القطبية إلى أحادى القطبية ، أدى إلى عدم رغبة القوى الغربية المنافسة له على تكثيف وجودها فى القارة ، ومن ثم ، فالعوامل التى حافظت إلى حد ما على استقرار الأوضاع بالقارة طوال الحرب الباردة ، لم تعد موجودة الآن ، مما أدى إلى زيادة النزاعات والصراعات المختلفة بدول القارة .

ب- الضغوط التى مارستها القوى الغربية بعد الحرب الباردة على الدول الأفريقية للتحول إلى النظم الديمقراطية ، فالتحول لم يكن سهلا ، ولم يكن وسيلة مساعدة للاستقرار فى أفريقيا ، بل العكس من ذلك ، فكان أداة من أدوات تفجير الصراعات .

ج- الأسباب الداخلية التى تكاد تكون متأصلة فى البيئة الأفريقية ، وتتمثل فى التعددية العرقية داخل كل دولة ، وعدم وجود سياسة فعالة للتعامل مع الخلافات والتوترات العرقية الداخلية فى أغلب انحاء دول القارة .

٨- إن إحتواء الصراعات الأفريقية أو تقليصها يأتى أولاً بتعاون حكومات الدول الأفريقية فيما بينها بإخلاص وحسن نية لتطبيق مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، والإلتزام بهذا المبدأ سيمكن دول القارة المنكوبة بالصراعات من البحث عن وسائل داخلية لحل صراعاتها ، كذلك التعاون بين حكومات الدول الأفريقية من خلال الإتحاد الأفريقي لوضع ضوابط عامة أفريقية لعملية إدارة الصراعات والخلافات العرقية وضبط التوترات بين

[١] نبيل محمد خليل العزازى ، **" دور الإتحاد الأفريقي فى تسوية النزاعات الأفريقية "** ، المرجع السابق .

الأعراق والأجناس ، ذلك فى حالة اتفاق الدول الأفريقية من خلال الإتحاد الأفريقي على صيغة عامة تحدد مستقبل الجماعات العرقية داخل كل دولة ، وكيفية التعامل مع التوترات العرقية حينما تنشأ ٠

يجب على القوى الكبرى أن تقف عند حدود مسئوليتها الدولية والتاريخية تجاه أفريقيا ، التى نهبت واستنزفت ثرواتها ردحا طويلاً من الزمن ، وقد قامت أمريكا وبعض القوى الأوروبية ذات المصالح فى القارة الأفريقية ، وخاصة فرنسا ، موجه من المنافسة على أسواق أفريقيا الواعدة دون نظرة مدروسة للإنعكاسات السلبية لذلك التنافس على أوضاع القارة والاستقرار فيها ، فهناك التنافس بين الدول الفرانكوفونية والدول الأنجلوفونية ، أى تحديداً ما بين مناطق النفوذ الفرنسى ومناطق النفوذ الأمريكى ، هذا التنافس ليس فى مصلحة حل الصراعات أو تقليصها فى القارة ، لكن المطلوب هو أن تتعاون الدول الغربية لمصلحة أفريقيا ٠

ثانياً : نشأة الإتحاد الأفريقي :

١- وافق مؤتمر القمة الأفريقية الذى عقد فى أديس ابابا بأثيوبيا فى مايو ١٩٦٣ ، على توحيد الدول الأفريقية فى منظمة إقليمية لبحث ودراسة وسائل تحقيق التعاون للدول الأفريقية المستقلة فى مختلف المجالات ، وتم الشروع فى إذابة التكتلات الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية ٠

٣- حاولت منظمة الوحدة الأفريقية ، منذ نشأتها ، حل مشاكل القارة ، الإقليمية والعالمية ، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن رياح التغيير التى عصفت بالعالم ، خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، لم تساعدها فى تحقيق أهدافها ، لإنهيار الإتحاد السوفييتى وتغير شكل النظام العالمى من ثنائي القطبية إلى أحادى القطبية ، مما أدى إلى سيطرة القطب الواحد (امريكا) على العالم ، أيضاً التقدم التكنولوجى الرهيب ، الذى تجسد فى تطور وسائل الاتصالات والمعلومات ، والمفاهيم المترتبة على ما سمى " ظاهرة العولمة " ، التى الغت الحدود ، وقضت على مقومات القرون الماضية ، وجسدت ثقافة الغرب القائمة على عنصرى القوة والمصلحة ، كل ذلك جعل دول العالم الثالث نهباً لتلك القوى ، التى لم يعرف العالم مثيلاً لحدتها وتأثيرها ، وأصبحت أفريقيا القارة ذات الإمكانيات الهائلة ، مسرحاً للقوى الغربية للسيطرة على شعوبها وثرواتها [١] ٠

[١] نبيل محمد خليل العزازى ، **" دور الإتحاد الأفريقي فى تسوية النزاعات الأفريقية "** ، المرجع السابق ٠

٤- تبلورت فكرة إنشاء الإتحاد الأفريقي فى مؤتمر القمة الأفريقية الثاني ، بناءاً على رغبة رؤساء دول المؤتمر تجاه إقامة حكومة اتحادية لأفريقيا ، وحمل لواء هذه الدعوى الرئيس نكروما ، الرئيس الاسبق لجمهورية غانا ، وفى القمة الخامسة والثلاثون لمجلس رؤساء الدول بمنظمة الوحدة الأفريقية الذى انعقد بالجزائر خلال الفترة من ١٢-١٤ يوليو ١٩٩٩ ، أعاد الرئيس الليبي معمر القذافى الأفكار الطموحة للرئيس نكروما ، عندما نادى بتطوير المنظمة ، حتى لايتم تهميش القارة الأفريقية فى الأحداث العالمية خاصة بعد التغييرات الدولية ، وقد مثل إعلان الجزائر النفحة التى بثت الروح فى القادة الأفارقة للإنشغال بقضايا السلم والأمن فى القارة .

٥- انعقدت قمة سرت الاستثنائية الرابعة لمجلس رؤساء الدول والحكومات الأفريقية خلال الفترة من ٨-٩ سبتمبر ١٩٩٩ ، وفيها تم مناقشة كيفية توحيد القارة ، وقد اختتمت القمة أعمالها بإصدار بيان سرت ، الذى يتكون من ثمان نقاط ، ومن بين ما تضمنته ، إنشاء الإتحاد الأفريقي تماشياً مع المقاصد التى نص عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية [١] .

٦- إن إنشاء الإتحاد الأفريقي يعتبر تجسيداً لطموحات الدول الأفريقية ، وذلك فى محاولة للبحث عن الوعاء المناسب لتحقيق آمالهم فى السلم والأمن والاستقرار والتنمية ، فأعلنوا تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإتحاد الأفريقي [٢] .

ثالثاً : أجهزة الإتحاد الأفريقي ومهامها :

تنص المادة الخامسة من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى على إنشاء العديد من الأجهزة المكونة للإتحاد ، يمكن الإشارة إليها كالآتى :

١- الهيئات السياسية :

أ - مجلس رؤساء الدول والحكومات (الجمعية العامة) :

يتكون من رؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها، وتعتبر الهيئة الرئاسية العليا للإتحاد الأفريقى ، يتم من خلاله طرح الآراء من قبل رؤساء الدول الأفريقية ومراجعة ما تم

[١] إعلان سرت ، متاح على الرابط التالى : www.ar.m.wikisource.org

[٢] نبيل محمد خليل العزازى ، **" دور الإتحاد الأفريقي فى تسوية النزاعات الأفريقية "** ، مرجع سبق ذكرة .

فـى المـؤتمرات السـابقة ، وتقـوم بتفـويض بعـض مـن صـلاحيات صـنع القـرار للبرلمـان الأفريقى ، تعقد مرة سنويا ، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو بأغلبية الثلثين ٠

ب- المجلس التنفيذى :

يتـألف مـن وزراء خارجيـة الـدول الأعضـاء ، ويكـون مسـئولاً أمـام الجمعيـة العامـة للاتحـاد الأفريقـى ، حيـث يقـوم بإعـداد القـرارات للجمعيـة العامـة لمناقشـتها والموافقـة عليها من قبل القادة الأفارقة ٠

ج- مفوضية الإتحاد الأفريقى (أمانة الاتحاد) :

هى لجنة تقوم بدور الأمانة العامة للإتحاد الأفريقى ، وتمثل سكرتارية الإتحاد الأفريقى ، تعاون كل من المؤتمر والمجلس التنفيذى ولجنة المندوبين الدائمين على تنفيذ مهامهم ، كما يقع على عاتقها مسئولية الإدارة وتنسيق أولويات مهام الإتحاد ، وتتكون من العديد من الإدارات المتخصصة ، وتتكون من عشرة مفوضين وموظفى دعم ، يقع مقرها الرئيسى فى أديس ابابا ٠

د- البرلمان الأفريقى (برلمان عموم أفريقيا) :

أعلى سلطة تشريعية فى الإتحاد الأفريقى ، يقع مقره الرسمى فى مدينة " ميدراند " بجنوب أفريقيا ، ويتألف من ٢٦٥ ممثلاً منتخباً من قبل البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء٠

يعمل بشكل وثيق مع جميع البرلمانات الأفريقية ، وله دور استشارى وتشاورى فى الوقت الحالى ، كما يهدف إلى توفير مشاركة الشعوب الأفريقية والمجتمع المدنى فى صياغة التشريعات التى ترسم سياسة الاتحاد الأفريقى وتحدد توجهاته وأهدافه ٠

٢- الهيئات القضائية :

أ - محكمة العدل الأفريقية :

الجهـاز القضـائى الرئيسـى الـذى كـان مـن المفتـرض وجـوده حسـب مـا نـص عليـه بروتوكـول المحكمـة الـذى تـم اعتمـاده فـى ٢٠٠٣ لكنـه دخـل حيـز التنفيـذ عـام ٢٠٠٩ ، والتـى يـنص قانونهـا التأسيسـى علـى البـت فـى الخلافـات التـى تحـدث حـول تفسـير

الأعضاء لمعاهدات الإتحاد الأفريقى ، لكن هذه المحكمة لم يتم تفعيلها بسبب المنازعات التى جرت داخل أروقة الاتحاد الأفريقى بخصوص من يتولى سلطة الحكم ومن يتكلف بالتوقيع على المعاهدات ، وقد قرر الاتحاد الأفريقى دمجها مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، ثم دعا إلى تشكيل محكمة جديدة تحمل اسم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، مقرها فى أروشا بتنزانيا[١] ٠

ب- المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب :

انشئت عام ١٩٨٧ بموجب الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب فى اديس ابابا بأثيوبيا ، وقّع على عاتق المفوضية منذ إنشائها مسئولية رصد وتعزيز امتثال الأعضاء للميثاق الأفريقى حيث تعتبر الذراع الأفريقى الرئيسى لشئون حقوق الإنسان ، وتكلف رسمياً بثلاث وظائف رئيسية وهى حماية حقوق الإنسان والشعوب ، ترويج وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب ، تفسير الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب ، كما يوّكل إليها أى مهام من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، وعملا على تدعيم عمل المفوضية ، أنشأ الأتحاد الأفريقى عام ٢٠٠٦ المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، بعد أن نص الميثاق على إنشائها ، وتتألف المفوضية من (١١) عضوا ينتخبهم مؤتمر الإتحاد الأفريقى من خبراء يتم ترشيحهم من قبل الدول الأعضاء بالإتحاد الأفريقى ٠

٣- الهيئات الاقتصادية والمالية :

(البنك المركزى الأفريقى بأبوجا / نيجيريا ، البنك الأفريقى للاستثمار بطرابلس / ليبيا ، صندوق النقد الأفريقى بياوندى / الكاميرون) ، ولكن حتى الآن لم ينشأ أى من هذه المؤسسات بالرغم من أن اللجان التوجيهية للعمل على تأسيسها قد شُكلت ، ويهدف الإتحاد الأفريقى لتوحيد عملة واحدة (الأفرو) وذلك بحلول عام ٢٠٢٨ ٠

٤- هيئات أخرى :

[١] الموقع الرسمى للإتحاد الأفريقى **"أجهزة الإتحاد الأفريقى "** ، متاح على الرابط التالى : africa.sis.gov.eg

أ – لجنة الممثلين الدائمين :

مكونة من المندوبين الدائمين وهم سفراء الدول الأعضاء لدى الاتحاد الأفريقى ومعنية بمتابعة تنفيذ سياسات وقرارات المؤتمر والمجلس التنفيذى ٠

ب– اللجان الفنية المتخصصة :

تضم وزراء أفارقة من أجل تقديم المشورة للجمعية العامة للإتحاد الأفريقى ، تختص بالاقتصاد الريفى والمسائل الزراعية ، الشئون النقدية والمالية ، التجارة ، الجمارك والهجرة ، الصناعة ، العلوم والتكنولوجيا ، الطاقة ، الموارد الطبيعية ، البيئة ، النقل ، الاتصالات ، السياحة ، الصحة ، العمل ، الشئون الاجتماعية ، التربية والثقافة ، الموارد البشرية ، وقد استضافت جمهورية مصر العربية فى أغسطس ٢٠٢٢ ، وللمرة الثانية الدورة العادية الرابعة للجنة الفنية المتخصصة الثامنة للإتحاد الأفريقى بشأن تحقيق التنمية المستدامة فى دول القارة الأفريقية وتوحيد وجهات النظر الأفريقية حول القضايا المحلية والإقليمية والعالمية [١] ٠

ج – مجلس السلم والأمن الأفريقىPSC (Peace and Security Council) :

(١) هو جهاز تابع للإتحاد الأفريقى والمسئول عن تنفيذ قرارات الإتحاد وهو مشابه لمجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة ، ويتم انتخاب الأعضاء من قبل الجمعية العامة للإتحاد الأفريقى بحيث تعكس التوازن الإقليمى فى أفريقيا ، إضافة إلى مجموعة متنوعة من المعايير الأخرى ، بما فى ذلك القدرة على المساهمة عسكرياً ومالياً للإتحاد ، والإرادة السياسية للقيام بذلك ، ويتكون المجلس من خمسة عشر عضوا ممثلين لخمسة عشر بلداً ، منها خمسة بلدان يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات ، وعشرة دول لمدة سنتين ٠

(٢) تم إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقى بناءاً على رغبة رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى ، وعلى ضوء القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى وميثاق الأمم المتحدة ، الذى يهدف إلى إقامة وإنشاء هيكل تشغيلى للتنفيذ الفعال للمقررات التى

[١] الموقع الرسمى للإتحاد الأفريقى **" أجهزة الإتحاد الأفريقى "** ، المرجع السابق ٠

تتخذ فى مجال منع المنازعات ، وصنع السلام وعمليات دعم وبناء السلام وإعادة الإعمار فى فترة مابعد المنازعات ، وطبقاً للتفويض الممنوح فى هذا الصدد بموجب المادة (٥) فقرة (٢) من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى *٠

(٣) يعتبر مجلس السلم والأمن الأفريقى من بين المؤسسات الطموحة والذى تم انشائه خلال قمة " ديربان " فى جمهورية جنوب افريقيا فى ٢٥ مايو ٢٠٠٤ ، بموجب بروتوكول القانون التأسيسى للمجلس الذى اعتمدته الجمعية العامة للإتحاد الأفريقى فى يوليو ٢٠٠٢ ، وأصبح بذلك من أسمى أهداف الإتحاد الأفريقى للوصول إلى الاستقرار فى القارة وتنمية دولها المتخلفة ٠

(٤) مجلس السلم والأمن (PSC) هو الجهاز الدائم للإتحاد الأفريقى المعنى باتخاذ القرارات اللازمة لحفظ السلم والأمن فى القارة ويعمل على منع الصراعات وإدارتها وحلها ، كما يعتبر العنصر الأساسى فى الهيكل الأفريقى للسلم والأمن ، وهو المصطلح الشامل لآليات الإتحاد الأفريقى الرئيسية لتعزيز السلم والأمن والاستقرار فى أفريقيا [١] ٠

وقد عرّف البروتوكول المجلس على أنه " المحقق للأمن الجماعى للشعوب والباعث للإنذارات المبكرة لتسهيل الاستجابة الفعالة وفى الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات فى أفريقيا " ، طبقاً لما جاء بالمادة (٢) فقرة (١) من بروتوكول المجلس ٠

رابعاً : مجلس السلم والأمن الأفريقى[٢] :

١ – طبيعة المجلس :

* أى أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشائها ٠

[١] مجلس السلم والأمن الأفريقى (psc) ، متاح على الرابط التالى : www.au.int

[٢] بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقى ، الهيئة العامة للاستعلامات ، متاح على الرابط التالى : sis.gov.eg

نصت المادة (٢) من البروتوكول ، وبموجب المادة (٥) من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى ، إن جهاز السلم والأمن الأفريقى هو جهاز دائم لصنع القرار فيما يتعلق بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد الأفريقى ، ويعاون المجلس كل من المفوضية ، وهيئة الحكماء ، ونظام قارى للإنذار المبكر ، وقوة أفريقية جاهزة للتدخل السريع ، وصندوق خاص ٠

٢- الأهداف :

نصت المادة (٣) ، على الأهداف التى من أجلها تم إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقى ، كتعزيز السلام والأمن والاستقرار ، وترقب ومنع النزاعات وتسويتها ، وتعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الاساسية واحترام قدسية حياة الانسان والقانون الإنسانى الدولى كجزء من الجهود الرامية إلى منع النزاعات ، وتنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة الإعمار فى مرحلة مابعد النزاعات لتعزيز السلام والحيلولة دون تجدد أعمال العنف ، وتنسيق وموائمة الجهود القارية الرامية إلى منع الإرهاب الدولى ومكافحته بكافة جوانبه ، ووضع سياسة دفاع مشتركة للإتحاد طبقاً للمادة (٤) فقرة (د) من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى*، من أجل تحقيق الهدف الأساسى من إنشاء المجلس وهو تعزيز السلم والأمن والاستقرار لضمان وحماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية شعوب القارة ، وخلق الظروف المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة ٠

٣- المبادىء :

يسترشد المجلس بالمبادىء المنصوص عليها فى القانون التأسيسى وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، كالتسوية السلمية للنزاعات ، احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال واحترام سيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، واحترام سيادة ووحدة أراضى الدول الأعضاء ، مع حق التدخل فى شئونها الداخلية فى حالات ثلاثة هى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، وعدم التدخل من

* نصت المادة (٤) فقرة (د) من القانون التأسيسى للإتحاد على : " وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية " ٠

جانب أى دولة عضو فى الشئون الداخلية لدولة أخرى ، وحق أى دولة عضو فى أن تطلب التدخل من الاتحاد بغية استعادة السلم والأمن ، وذلك طبقاً للمادة (٤) فقرة (ى) من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى ٠

٤- تشكيل المجلس :

يتشكل المجلس من خمسة عشر عضواً يمثلون أقاليم القارة الخمس ، يتم اختيارهم على أساس الحقوق المتساوية ، عشرة أعضاء يتم انتخابهم لمدة سنتين ، وخمسة اعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية ، وعلى اساس مبدئى التمثيل الإقليمى العادل والتناوب ، كما يجوز إعادة انتخاب أى عضو تنتهى مدة عضويته ، كما يشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة لعقوبات ، وفقاً للمادة ٢٣ من القانون التأسيسى للأتحاد *، والتمثيل الإقليمى يكون عادة كالتالى : شمال أفريقيا (مقعدان) ، وسط أفريقيا (ثلاثة مقاعد) ، شرق أفريقيا (ثلاثة مقاعد) ، جنوب أفريقيا (ثلاثة مقاعد) ، غرب أفريقيا (أربعة مقاعد) ٠

٥- مهام المجلس :

المهمة الأساسية لمجلس السلم والأمن الأفريقى هى تعزيز السلم والأمن والاستقرار فى أفريقيا ، ولكى يتمكن المجلس من تحقيق هذه المهمة الأساسية حدد البروتوكول فى المادة السادسة منه عدد من المهام الفرعية للقيام بها ، منها الإنذار المبكر ، الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلم ، بما فى ذلك استخدام المساعى الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق وعمليات دعم السلم ، والتدخل ، وذلك طبقاً لما جاء بالمادة الرابعة فقرة (ح) من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى* ، والعمل الإنسانى وإدارة الكوارث وبناء السلم وإعادة الإعمار فى مرحلة مابعد الصراعات ٠

٦- سلطات المجلس :

يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيام بمهامه فى اتخاذ المبادرات والإجراءات التى يراها مناسبة للحيلولة دون تفجر النزاعات ، وقد منحت المادة السابعة من

* نصت المادة (٢٣) من القانون التأسيسى للإتحاد على :" يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التى تفرض على أى دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها فى ميزانية الاتحاد بالحرمان من حق التحدث والتصويت وتقديم مرشحين لأى منصب فى الاتحاد" ٠

* نصت المادة (٤) فقرة (ح) من القانون التأسيسى للإتحاد على :" حق الإتحاد فى التدخل فى دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر فى ظل ظروف خطيرة متمثلة فى جرائن الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية" ٠

البروتوكول العديد من السلطات للمجلس بالتعاون مع رئيس المفوضية ، وهذه السلطات هى ترقب ومنع الخلافات والنزاعات ، فضلاً عن السياسات التى قد تؤدى إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ، والقيام بمهام صنع وبناء السلام لتسوية النزاعات اينما وجدت ، ايضاً التصريح بتشكيل ونشر بعثات دعم السلام ، وهى من أهم السلطات التى يتميز بها المجلس ، والتى يأتى استخدام المجلس لهذه السلطة بعد استخدام سلطته فى التوصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الإتحاد فى أى دولة عضو فى ظروف خطيرة ، وفقاً للفقرتين (ح ، ى) من المادة الرابعة من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى ، كما يدخل ضمن سلطات المجلس سلطة فرض العقوبات عند حدوث تغيير دستورى لحكومة أى دولة عضو فى الإتحاد ، كما يمكن للمجلس ايضاً ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته ، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة ٠

٧ – الهياكل واللجان الفرعية :

يجوز لمجلس السلم والأمن أن يقوم بإنشاء هياكل فرعية كلما رأى ذلك ضرورياً لأداء مهامه ، ويجوز أن تشمل هذه الهياكل الفرعية لجاناً مختصة للوساطة أوالمصالحة أوالتحقيق ، وتتكون من دولة واحدة أو مجموعة دول ، ويسعى مجلس السلم والأمن أيضاً إلى الحصول على خبرة عسكرية أو قانونية أو غير ذلك من أشكال الخبرة التى قد يحتاج إليها لأداء مهامه [*] ٠

٨ – آليات المجلس :

نصت المواد (١١، ١٢، ١٣، ٢١) من بروتوكول المجلس على أربع آليات تشكل جزءاً من الهيكل التنظيمى للمجلس وهى على النحو التالى [١]:

أ – هيئة الحكماء :

تكون من خمس شخصيات لها مكانتها لدى قطاعات المجتمع كافة وتتمتع بالاحترام البالغ ، وذات اسهامات فى مجالات السلم والأمن والتنمية ، يتم اختيارهم بواسطة رئيس المفوضية

[*] المادة (٨) فقرة (٥) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقى ٠
[١] بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقى ، مرجع سبق ذكره ٠

بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمى ، ويتم التعيين لمدة ثلاث سنوات ، بمهمة تقديم النصح والمشورة إلى المجلس وإلى رئيس المفوضية فى المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن والاستقرار وتعزيزه فى القارة ، وتقوم ايضاً بناءاً على طلب المجلس أو بمبادرة منها باتخاذ الإجراءات الضرورية لدعم الجهود المبذولة من المجلس ورئيس المفوضية لمنع النزاعات ، كما تقوم بتقديم الدعم للدول الأعضاء التى تمر بمرحلة انتقالية سياسية معقدة ٠

ب – نظام قارى للإنذار المبكر :

يعرف بنظام الإنذار المبكر ، مهمته الرئيسية ، تسهيل عملية ترقب النزاعات ومنعها ، ويتكون من مركز مراقبة ورصد (يعرف بغرفة الأوضاع) مسئول عن جمع وتحليل البيانات ويتواجد فى الإدارة المعنية بإدارة النزاعات فى الإتحاد ، يتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد تابعة للآليات الإقليمية التى تقوم بدورها بجمع وتحليل المعلومات على مستواها ثم نقلها إلى غرفة الأوضاع ، يعمل نظام الإنذار المبكر على أساس مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية ، تستخدم لتحليل التطورات داخل القارة وللتوصية بشأن اتخاذ افضل المسارات وتقديمها لرئيس المفوضية لتقديم النصح فى الوقت المناسب إلى مجلس السلم والأمن بشأن النزاعات المحتملة والتهديدات للسلام والأمن فى أفريقيا ، ولتنفيذ المسئوليات والمهام الموكلة إلية بموجب البروتوكول ٠

وقد شارك الإتحاد الأفريقى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية فى وضع مبادرة الاتحاد الأفريقى لتبادل المعرفة بين الأقاليم بشأن الإنذار المبكر ومنع النزاعات كمبادرة أفريقية لتعزيز تبادل المعلومات والمعرفة ، فضلاً عن التعلم المشترك بشأن اتخاذ إجراءات مبكرة لمنع النزاعات والاستجابة لها بشكل فعال ٠

كما يجرى تطوير خارطة طريق لتقديمها للبحث إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية من أجل التفعيل الكامل لمبادرة الاتحاد الأفريقي لتبادل المعرفة بشأن الإنذار المبكر ومنع النزاعات فى عام ٢٠٢٣ [١] ٠

[١] تقرير مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقى ، من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٢ ، الدورة العادية ٣٦ ، فبراير ٢٠٢٣ ، ص٦٧ ، متاح على الرابط التالى : au.int

ج – القوة الأفريقية الجاهزة :

أداة لمنع النزاعات الداخلية والحدودية فى الدول الأفريقية قبل وقوعها ، والتعامل معها فور وقوعها دون انتظار تفاقمها ، ولردع أى عدوان خارجى ولمنع تدويل النزاعات الأفريقية ، وتتكون القوة من فرق جاهزة تضم عناصر عسكرية وشرطية ومدنية فى بلدانها الأصلية ، مستعدة للإنتشار السريع عندما تُكلف من قبل المؤتمر أو المجلس بذلك ، تتعاون القوة الأفريقية الجاهزة عند اضطلاعها بالمهام مع الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وكذلك مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ٠

يتم انشاء لجنة اركان حرب لاسداء المشورة وتقديم المساعدة لمجلس السلم والأمن بشأن المسائل المتعلقة بالإحتياجات العسكرية والأمنية بهدف تعزيز وصون السلام والأمن فى أفريقيا ، كما يجوز للجنة أن تجتمع على مستوى رؤساء أركان الدفاع للدول لأعضاء فى مجلس السلم والأمن لمناقشة قضايا تتعلق بالمتطلبات العسكرية والأمنية لتعزيز وصون السلام والأمن فى أفريقيا ، ويقوم رؤساء أركان الدفاع بتقديم توصيات إلى رئيس المفوضية حول كيفية تعزيز قدرات أفريقيا على دعم السلام ، وقد أعلن المؤتمر الاستثنائى الرابع عشر حول اسكات البنادق المنعقد فى ٦ ديسمبر ٢٠٢٠، أن القوة الأفريقية الجاهزة تؤدى كامل مهامها ، وأصدر توجيها إلى مجلس السلم والأمن باستخدام إطار القوة الأفريقية الجاهزة فى منح التفويض والترخيص لعمليات دعم السلام للإتحاد الأفريقى ٠

عملاً بهذا المقرر ، قدمت المفوضية مشروع مذكرة التفاهم بين الإتحاد الأفريقى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية بشأن القوة الأفريقية الجاهزة ليبحثها الاجتماع الرابع عشر للجنة الأفريقية المتخصصة حول الدفاع والسلامة والأمن الذى عُقد فى ١٢ مايو ٢٠٢٢ ٠

ووفقا لتوجيهات الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن ، سهلت المفوضية اجتماع مجموعة العمل فى أكتوبر ٢٠٢٢ ، مما أتاح تلقى مساهمات إضافية من المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية والدول الأعضاء فى مذكرة التفاهم بشأن القوة الأفريقية الجاهزة ، قبل تقديمها إلى الاجتماع الخامس عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن [١] ٠

وقد نظمت المفوضية المنتدى الافتتاحى حول الدروس المستفادة من عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقى والقوة الأفريقية الجاهزة فى نوفمبر ٢٠٢٢ فى أبوجا بنيجيريا ، وحددت الدروس المستفادة من عمليات دعم السلام التى اجراها الإتحاد الأفريقى منذ عام ٢٠٠٣ ، لتسترشد بها عملية إعادة صياغة المفاهيم والاستخدام الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة ٠

د – صندوق السلام :

انشىء لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلام والانشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بالسلام والأمن ، يتكون من الاعتمادات المالية فى الميزانية العادية للإتحاد ، بما فيها متأخرات المساهمات والمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء ومصادر أخرى فى أفريقيا كالقطاع الخاص والمجتمع المدنى والأفراد وكذلك من خلال الأنشطة المناسبة لجمع الأموال ، كما يجوز لرئيس المفوضية جمع وقبول مساهمات طوعية (تبرعات) من خارج القارة وفقاً لأهداف ومبادىء الإتحاد [٢] ٠

على جانب آخر ، كلما اعتمد مجلس السلم والأمن الأفريقى فى تمويله ودعمه فنياً ولوجستياً على جهات من خارج القارة الأفريقية ، كالدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى ، ضعفت فاعلية الدور الذى يقوم به فى حل المنازعات وتسويتها

[١] تقرير مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقى ، فبراير ٢٠٢٣ ، **المرجع السابق** ، ص٧١ ٠
[٢] بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقى ، مرجع سبق ذكره ٠

فـى القـارة ، وأن التـدخلات الخارجيـة فـى المنازعـات الأفريقيـة تحـت أى زريعـة تـؤدى إلى الحد من دور المجلس وفقدانه لاستقلاله فى عمله [١] ٠

وقـد سـاهمت الـدول الأعضـاء فـى الإتحـاد الأفريقـى حتـى فبرايـر ٢٠٢٣ بنحـو ٢٧٩ مليـون دولار أمريكـى منـذ عـام ٢٠١٧ ، وقـد ارتفـع المبلـغ مـن خـلال الفوائـد والعائـدات مـن صـندوق السـلام إلـى ٣٢٢ مليـون دولار أمريكـى ، ومـن المتوقـع أن يرتفـع حصـيلة الصـندوق إلـى ٤٠٠ مليـون دولار أمريكـى خـلال عـام ٢٠٢٣ ، وفـى الوقـت نفسـه حـدد مجلـس السـلم والأمـن عشـرون مشـروعاً تجريبيـاً اسـتراتيجياً ذا أولويـة ، سـيتم تنفيـذها باسـتخدام صـندوق السـلام ، بمجـرد موافقـة أجهـزة صـنع السياسـة للإتحـاد الأفريقـى على ميزانية المشاريع فى عام ٢٠٢٣ [٢] ٠

هـ- الهياكل واللجان الفرعية :

هى ليست آليات رسمية ثابتة ، ولكن يمكن استحداثها متى استدعت الضرورة ذلك ، كما ورد فى المادة الثامنة فى الفقرة (هـ) ، إذ يجوز لمجلس السلم والأمن الأفريقى أن يقوم بإنشاء هياكل فرعية متى رأى ذلك ضروريا لأداء مهامه ٠

وقـد اسـتمر مجلـس السـلم والأمـن فـى مواجهـة الأزمـات والنزاعـات وأوضـاع مـا بعـد النزاعـات فـى القـارة ، كمـا خصـص المجلـس اهتمامـاً كبيـراً للأوضـاع فـى إبيـي وبوركينـا فاسـو وجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى وتشـاد وجنـوب السـودان والسـودان ومختلـف المسـائل المواضـعية ذات الصـلة بمجـالات الحوكمـة والسـلم والأمـن والاسـتقرار ، بمـا فـى ذلـك المسـائل المتعلقـة بتغيـر المنـاخ ، وتمويـل وتجديـد ولايـات عمليـات دعـم السـلام التابعـة للإتحـاد الأفريقـى ، مثـل بعثـة الإتحـاد الأفريقـى الإنتقاليـة فـى الصـومال ، ومجموعـة العمـل المشـتركة المتعـددة الجنسـيات وبعثـة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقى فى موزمبيق [٣] ٠

[١] محمد هيبه على أحطيبة ،" دور مجلس السلم والأمن الأفريقى فى حل النزاعات وتسويتها فى أفريقيا" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** - العدد الثالث -٢٠١١ ٠

[٢] تقرير مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقى ، فبراير ٢٠٢٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٨ ٠

[٣] تقرير مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقى ، فبراير ٢٠٢٣ ، **المرجع السابق** ، ص٣ ٠

المبحث الثاني

دور الإتحاد الأفريقي فى تسوية النزاعات الأفريقية

إن تعدد النزاعات فى أفريقيا منذ حصول بلدانها على استقلالها جعل الدول الأفريقية تولى اهتماماً بالغاً لتسوية هذه النزاعات ، وقد تجسد ذلك من خلال المبادىء والأجهزة التى تضمنها ميثاق الإتحاد الأفريقي ، ويعتبر مجلس السلم والأمن الأفريقي هو المسئول عن تنفيذ قرارات الإتحاد وهو مشابه لمجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة ، المعنى باتخاذ القرارات اللازمة لحفظ السلم والأمن فى القارة ، ويعمل على منع الصراعات وإدارتها وحلها ، كما يعتبر العنصر الأساسى فى الهيكل الأفريقى للسلم والأمن ، وهو المصطلح الشامل لآليات الإتحاد الأفريقى الرئيسية لتعزيز السلم والأمن والاستقرار فى أفريقيا [١] .

ويتم انتخاب الأعضاء من قبل الجمعية العامة للإتحاد الأفريقى بحيث تعكس التوازن الإقليمى فى أفريقيا ، إضافة إلى مجموعة متنوعة من المعايير الأخرى ، بما فى ذلك القدرة على المساهمة عسكرياً ومالياً للإتحاد ، والإرادة السياسية للقيام بذلك ، ويتكون المجلس من خمسة عشر عضوا ممثلين لخمسة عشر بلداً ، منها خمسة بلدان يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات ، وعشرة دول لمدة سنتين .

تم إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقى بناءاً على رغبة رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى ، وعلى ضوء القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى وميثاق الأمم المتحدة ، الذى يهدف إلى إقامة وإنشاء هيكل تشغيلى للتنفيذ الفعال للقرارات التى تتخذ فى مجال منع المنازعات ، وصنع السلام وعمليات دعم وبناء السلام وإعادة الإعمار فى فترة مابعد النزاعات ، وطبقاً للتفويض الممنوح فى هذا الصدد بموجب المادة (٥) فقرة (٢) من القانون التأسيسى للإتحاد الأفريقى [*] .

[١] مجلس السلم والأمن الأفريقى (psc) ، متاح على الرابط التالى : www.au.int

[*] أى أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشائها .

يعتبر مجلس السلم والأمن الأفريقى من بين المؤسسات الطموحة والذى تم انشائه خلال قمة " ديربان " فى جمهورية جنوب افريقيا فى ٢٥ مايو ٢٠٠٤ ، بموجب بروتوكول القانون التأسيسى للمجلس الذى اعتمدته الجمعية العامة للإتحاد الأفريقى فى يوليو ٢٠٠٢ ، وأصبح بذلك من أسمى أهداف الإتحاد الأفريقى للوصول إلى الاستقرار فى القارة وتنمية دولها المتخلفة ٠

وقد عرّف البروتوكول ، المجلس على أنه " المحقق للأمن الجماعى للشعوب والباعث للإنذارات المبكرة لتسهيل الاستجابة الفعالة وفى الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات فى أفريقيا " ، طبقاً لما جاء بالمادة (٢) فقرة (١) من بروتوكول المجلس ٠

أولاً : مجلس السلم والأمن الأفريقى وتسوية النزاعات الأفريقية :

١- شكلت نهاية الحرب الباردة اختبارا حقيقيا لقياس مدى التغير فى طبيعة النزاعات ، ذلك إن غالبيتها كانت نزاعات داخلية ، ومثلت أفريقيا مسرحا لأغلبها ، نتيجة عوامل عديدة بين سياسية ودينية وأثنية وعرقية وقبلية ، فضلا عن الموروث الاستعمارى والفشل فى بناء الدولة وتحقيق الاندماج ، شكل هذا الواقع تحديا أمام الآليات الإقليمية فى حل وتسوية النزاعات داخل القارة مقابل تصاعد التدخل الأجنبى ، مما دفع إلى التفكير فى آلية لإحلال السلم والأمن داخل الإتحاد الأفريقى بغرض احتواء الأزمات وتسويتها [١] ٠

٢- وقد نصت المادة (١٩) من الميثاق الأفريقى على مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وقضت بإنشاء لجنة وساطة وتوفيق وتحكيم ، يكون تشكيلها وشروط عملها محدداً ببروتوكول مستقل ويعتبر جزءاً متمماً للميثاق • ، ويحتوى البروتوكول المذكور على أحكام تفصيلية بشأن إنشاء وتنظيم لجنة معنية بالمبادىء العامة والإجراءات التى ينبغى اتباعها فى حالات الوساطة والتوفيق والتحكيم[٢]٠ ويمكن أن يحال النزاع إلى اللجنة ، سواء من جانب الأطراف المعنية على نحو مشترك أو أحد أطراف النزاع أو مجلس الوزراء ، أو مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات ، وفى حالة الرفض من قبل

---

[١] عربى بومدين ، **" مجلس السلم والأمن الأفريقى ٠٠ التجارب والأدوار "** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦ ٠

• تم توقيع هذا البروتوكول فى القاهرة بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٦٤ ٠

[٢] صلاح الدين عامر ، **" مقدمة لدراسة القانون الدولى العام "** ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ ، ص٩٣٢ ٠

أحد الأطراف أو أكثر للخضوع لولاية اللجنة ، فعلى المكتب أن يحيل المسألة إلى مجلس الوزراء لدراستها ، وتُمنح اللجنة سلطات التحقيق والاستقصاء للمنازعات المحالة إليها بموجب البروتوكول ، فقد يتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى أى من أساليب التسوية (الوساطة ، التوفيق ، التحكيم) ، وتعتبر هذه الأساليب تخييرية وليست إجرائية ، ولأطراف النزاع مطلق الحرية فى استخدم أى آلية أو وسيلة من هذه الوسائل الثلاث فيما يتعلق بتسوية النزاع ٠

٣- لعبت منظمة الوحدة الأفريقية (سابقا) والإتحاد الأفريقى (حاليا) دوراً بارزاً فى مجال تسوية بعض المنازعات التى شهدتها القارة الأفريقية تسوية سلمية نذكر منها الآتى :

أ – دور مجلس السلم والأمن الأفريقى فى تسوية أزمة جزيرة أنجوان فى جمهورية جزر القمر:

قام مجلس السلم والأمن الأفريقى بإيجاد مخرج للأزمة من خلال التسوية السلمية أولاً ثم التدخل عسكرياً فيما بعد وذلك بإرسال بعثتين لدعم الانتخابات الرئاسية ، بعثة الاتحاد الأفريقى لدعم الانتخابات ، والأخرى بعثة الاتحاد الأفريقى للمساعدات الأمنية ، وقد لجأ المجلس إلى الخيار العسكرى بعد تعذر كل السبل السلمية المتاحة لرفض السلطات فى الجزيرة الانصياع لقرارات المجلس ، وأسفر ذلك عن تمكين الحكومة القُمرية من استعادة سلطتها على جزيرة أنجوان فى ٢٥ مارس ٢٠٠٨ ، فضلا عن جهود المجلس فى دعم عملية الاصلاح المؤسسى ، وقد أرسل الاتحاد الأفريقي بعثة دعم فنى للعمل فى البلاد الفترة من ١٢ أكتوبر إلى ٤ ديسمبر ٢٠٢٢ سعياً إلى إصلاح انتخابى ، وسعت البعثة إلى تعزيز قدرة المؤسسات الدستورية ومؤسسات الحكم على تنظيم الانتخابات المقبلة فى عام ٢٠٢٤ ونتائج الحوار الوطنى [١] ٠

ب- دور مجلس السلم والأمن الأفريقى فى أزمة سد النهضة الأثيوبى :

كان للاتحاد الأفريقى دوراً هشاً فى تقريب وجهات النظر فى أزمة سد النهضة الأثيوبي بين الدول الثلاث المتنازعة (مصر ، السودان ، أثيوبيا) على استخدام المجارى المائية الدولية ، ومن ثم تسوية وحل المنازعات فى مهدها ، بما للإتحاد الأفريقى من آليات مؤسسية تساعده على النهوض بتلك المهام (مجلس السلم والأمن الأفريقى) ، فقد تجلي دور الإتحاد الأفريقى ، كمنظمة إقليمية ، فى رعاية مفاوضات سد النهضة ، ولعب الدور الإقليمى الأبرز والأهم فى هذا الإطار ، فعلى الرغم

[١] تقرير مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقى ، فبراير ٢٠٢٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٣ ٠

من عدم تدخل الإتحاد الأفريقي فى بداية تسوية الأزمة ، إلا أن احتدام الأزمة فى ظل تعنت الجانب الأثيوبى ولجوء الدول الثلاث إلى مجلس الأمن لتسوية النزاع ، بعدما رفعت مصر شكواها إليه وتصويرها للأزمة بـ " التهديد الوجودى " ، وضع على عاتق مجلس الأمن التعامل مع الأزمة ضمن إطار" السلم والأمن فى أفريقيا " وإعلان دعمه لجهود الاتحاد الأفريقى ورعايته لهذه المفاوضات ، هذا فضلاً عن رفض اثيوبيا لأدوار القوى الخارجية ، مما دفع الاتحاد الأفريقى إلى السعى لتسوية هذه الأزمة عبر الآليات الأفريقية ، وتجنب التدخلات الخارجية فى الشأن الأفريقى ، حيث سعى الاتحاد فى البداية نحو الحصول على موافقة الجانب الأثيوبى على تأجيل إجراءات تشغيل وملء السد حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق ، إلا أن اثيوبيا أعلنت يوم ٢١ يوليو ٢٠٢٠ عن تنفيذ المرحلة الأولى من ملء السد ، مما دفع مصر إلى عرض القضية على مجلس الأمن الدولى للوصول إلى تسوية للأزمة ، مع استمرار مساعى الاتحاد الأفريقى إلى اتفاق ملزماً قانوناً ، وليست مجرد إرشادات (كما تريد الحكومة الأثيوبية) حول ملء سد النهضة ٠

نتيجة لذلك ، تبدو الآليات الأفريقية غير قادرة على الدفع بالموقف إلى الأمام ، فلم نرى دوراً فعالاً لمفوضية الاتحاد الأفريقى ، ولم تقم المؤسسات الفنية التابعة للاتحاد الأفريقى بدور يضاهى الدور الذى قامت به المؤسسات الاستشارية التى انيط بها فحص الجوانب الفنية للسد فى عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ ، ولم تقدم خبرة تضارع ما قدمه الأمريكيون والبنك الدولى فى مسار واشنطن ، وكان طبيعياً فى ضوء ضعف دور الخبراء وغياب الوساطة الفاعلة من الاتحاد الأفريقى ، أن يؤول التفاوض إلى طريق مسدود [١] ٠

ج- دور مجلس السلم والأمن الأفريقى فى أزمة دارفور :

تعد أزمة دارفور من أخطر الأزمات التى واجهت الإتحاد الأفريقي ، بعد إنشاءه مباشرة ، وتعد أيضاً واحدة من أشد الأزمات التى تواجه دولة السودان، ولا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من عدم الاستقرار الداخلي ، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ذاته ، إما بسبب استمرار النزاع فى أرجاء الإقليم أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة ، والمشاركة فيه والداعمه له ، وتلك التى تروج للنزاعات والميول الإنفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة ٠

[١] أميرة محمد عبد الحليم ، **" المواقف الخارجية وحدود تأثيراتها فى إدارة سد النهضة الأثيوبى"** ، المرجع السابق ٠

تعود مشكلة دارفور إلى التوترات التى تصاعدت بين قبيلة الفور الأفريقية وعدد من القبائل البدوية العربية ، منذ ثمانينات القرن العشرين ، إذ أنشأ الفور تجمعاً عرف بالحزام الأفريقي ، وبدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب ، من هنا بدأ التفرقة بين ما هو عربي ، وما هو أفريقي داخل دارفور ، وتمثل دور مجلس السلم والأمن الأفريقي فى معالجة هذه الأزمة فيما يلى :

(١) العديد من الجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة للأزمة ٠

(٢) إعداد خطة شاملة لكيفية عمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة وإحلال السلم والأمن وتسوية الصراع فى الإقليم ، وذلك فى اجتماع المجلس رقم ١٣ والذى عقد بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٠٤ مع مفوضية الإتحاد الأفريقي ٠

(٣) تشكيل قوة لحفظ السلم والأمن فى الإقليم (Amis) ، قوامها ٣٣٢٠ فرداً منهم ٢٣٤١ من العسكريين ، ٤٥٠ مراقباً ، ٨١٥ من الشرطة المدنية ، ٢٦ من المدنيين الدوليين ، كقرار المجلس فى اجتماعه رقم ١٧ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤ [١] ٠

تراجعت أدوار مجلس السلم والأمن الأفريقى منذ سبتمبر ٢٠٠٥ ، وحتى الوقت الحالى ، ولم يحقق الحسم على أرض الواقع ، على خلاف ما جرى فى تجربة جزيرة أنجوان بجمهورية جزر القُمر ، هذا الفشل نتيجة عدة أمور منها : أولاً ما يتصل بطبيعة الصراع الذى يتداخل فيه المحلى مع الإقليمى خاصة من دول الجوار ، ثانيها ما يتصل بالدور الخارجى فى الصراع ، خاصة أن الإقليم يمتلك موارد طبيعية هائلة ، وأخيراً ما يتعلق باتساع النطاق الجغرافى للصراع ، مما أحدث صعوبة لجهود الاتحاد الأفريقى فى التحكم فيه ، نظرا لضعف ومحدودية الامكانيات ، فضلا عن تباين الرؤى بشأن دارفور لدى دول الاتحاد الأفريقى نفسه ٠

ثانياً : تحديات وتقييم عمل مجلس السلم والأمن الأفريقى :

يواجه المجلس تحديات داخلية وخارجية تزيد من صعوبة عمله ، وتحد من فعاليته فى أداء مهامه ، يمكن ايضاحها فى الآتى :

[١] نادية عبد الفتاح ، مجدى صالح ، **" مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي "** ، التقرير الاستراتيجى الأفريقي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، مركز البحوث الأفريقية ، القاهرة ، الاصدار الثالث ، ٢٠٠٥ ، ص٧١ ٠

١- **تحديات عمل المجلس :**

يتطلب الحكم على فعالية ودور المجلس ، النظر إلى مجموع التحديات التى تقف حجر عثرة أمام عمله ، وهى تحديات داخلية تختص به ، أو بالاتحاد الأفريقى عامة ، وطبيعة الدول المشكلة له ، وأخرى خارجية تتعلق أساساً بالدور الخارجى المعرقل لأى تدخل أفريقى – أفريقى فى حل وتسوية قضايا القارة الأفريقية ، يمكن ايضاحها فى الآتى :

أ- التمويل :

يعانى المجلس من صعوبات جمّه ومزمنة فى التمويل ، حيث لاتلتزم الدول بدفع مساهماتها ، الأمر الذى يحول بينها وبين تحقيق أهدافه ، فتعّد مسألة التمويل خطوة لازمة فى تفعيل آلية التعاون الأمنى بين دول الإتحاد الأفريقى ، ولا يمكن تصور النجاح فى أداء مهام مجلس السلم والأمن الأفريقى دون توفير التمويل اللازم ، الأمر الذى يقف عائقاً أمام الالتزامات الخارجية لتمويل عمل المجلس ، ويؤدى إلى فتح الباب واسعاً أمام التمويل الأجنبى ، وبالتالى يخضع لكثير من الشروط والإملاءات الخارجية ، ويرهن إلى حد كبير استقلال ومستقبل عمل ونشاط المجلس [١] .

ب- دواعى السيادة :

على الرغم من تغير فلسفة العمل فى إطار الاتحاد الأفريقى بإقرار حق الإتحاد فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء بحسب المادة الرابعة من القانون التأسيسى ، التى تنص على التدخل فى حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية ، والجرائم ضد الإنسانية ، وحق الدول الأعضاء فى طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلام والأمن فيها ، ووضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة ، فإن هذا الحق يطرح مشكلات عديدة ، لا سيما ما يتعلق بتحفظ الدول على تدخل المجلس لإحلال وبناء السلم والأمن ، وعدم التجاوب مع قراراته ، وفى بعض الأحيان عرقلة عمله ونشاطه ، فما زالت الدول الأفريقية تنظر إلى مسألة التدخل لإحلال السلم والأمن فى القارة الأفريقية بعين الريبة ، وتصنفه فى خانة التدخل فى الشئون

[١] عربى بومدين ، **" مجلس السلم والأمن الأفريقى .. التجارب والأدوار "** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٨ -١٩ .

الداخلية للدول ، فهذا الأمر يفرض إعادة النظر فى النصوص القانونية المنظمة لذلك ، ويفرض على الدول المزيد من الالتزام فى التجاوب مع قرارات المجلس وتسهيل مهامه وتطوير آليات التعاون والتنسيق الأمنى لتتوائم مع أهداف الإتحاد الأفريقى كمنظمة إقليمية لها وزن وثقل استراتيجيان يتيحان لها بناء استراتيجية دفاع أمنى موحدة ومتكاملة

ج- تعدد الصراعات والحروب :

أسهم تعدد النزاعات وانتشارها على نطاق واسع فى أفريقيا فى الحد من فعالية المجلس فى أداء أدواره ، والاستجابة لهذا الكم الهائل من الحروب والصراعات ، وقد وصّفت القارة الأفريقية بأنها قارة النزاعات والصراعات ، حيث لا يكاد يخلو إقليم من الأقاليم الخمسة فى القارة من نزاع أو صراع ، وهو ما يعقّد عمل المجلس فى التجاوب مع الكم الهائل من النزاعات ، خاصة فيما يتعلق بصعوبة توفير البعثات العسكرية وتغطية النفقات المالية ، وعليه ، فإن أمام المجلس خطوات كبيرة فى سبيل التعامل مع هذا التحدى بمعالجة جذورالأزمات والصراعات فى القارة ، ودعم جهود التنمية ، وتكثيف الجهود الدبلوماسية بين الدول ، وإعادة الإعمار ، والعمل على الإصلاح السياسى ودعم الديمقراطية والمساعدة فى بناء المؤسسات السياسية والحكم الرشيد ٠

د- الخلافات البينية لدى الدول الأعضاء :

ضعف الإرادة السياسية للدول الأعضاء فى تجاوز الخلافات البينية أسهمت فى تعقّد الأزمات فى القارة ، وفى بعض الأحيان تصعيدها إلى حروب ، ومن هذه المشكلات ما يتعلق بالحدود الموروثة عن الاستعمار كحالة السودان وتشاد وأثيوبيا واريتريا وجيبوتى ، ونزاع الصحراء الغربية ، وليبيريا وغينيا وسيراليون ، والصراع على الزعامة ، إضافة إلى ارتباط بعض الدول بأجندات خارجية [١] ٠

هـ- تعدد وتنوع آليات تحقيق السلم والأمن :

[١] عربى بومدين ، " مجلس السلم والأمن الأفريقى ٠٠ التجارب والأدوار " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٨ -١٩ ٠

إن تعدد الآليات الإقليمية داخل القارة الأفريقية ، بقدر ما اسهم فى الدفع بعمليات التعاون والتكامل ، على غرار السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى (الكوميسا) ، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الإيكواس) ، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى (السادك) ، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس) ، فإنه على النقيض من ذلك ، فقد اضعف تنسيق الجهود فى آلية واحدة ، خاصة أن بعض المنظمات الفرعية يكون العامل الخارجى مؤثرا فيها كالإيكواس لإرتباطها بفرنسا ٠

وقد دلت الأزمة فى مالى عام ٢٠١٢على هذا الارتباط الوثيق ، وعليه فإن تعدد المبادرات داخل القارة يزيد من التزامات الدول المالية والبشرية ، الأمر الذى يجعل المجلس يعانى صعوبات مالية ، إضافة إلى محدودية دور المجلس فى توحيد الرؤى ، مقارنة بدور المنظمات الفرعية والدور الخارجى ٠

و- الدور الخارجى :

يشكل العامل الخارجى متغيرا مهما فى الحروب والصراعات التى تشهدها القارة ، فقد أدى الإرث الاستعمارى إلى انبعاثها من جديد ، على سبيل المثال ، فى أوغندا وبوروندى ورواندا والسودان وكوت ديفوار ومالى وأنجولا وأفريقيا الوسطى وتشاد وليبيريا ، لتمييزها فى سياستها الاستعمارية أقلية عن باقى الأقليات داخل الدولة الواحدة تحت شعار" فرق تسد " ، هذا من جهة ، كما أن تدخل الأطراف الثالثة أدى إلى توسيع نطاق هذه الصراعات وتدويلها لحسابات تتعلق بدواعى التنافس على المصالح الاستراتيجية كحالة السودان والصومال وكوت ديفوار وأفريقيا الوسطى ومالى ، فضلاً عن الصراع فى جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الذى لم يؤدى الى تثبيط مسار تطورها السياسى والاقتصادى فحسب ، وإنما استقطب أغلب الدول المجاورة من خلال انخراط عدد من الدول الإقليمية سواء لدعم حكومة كابيلا أو الحركات التمردية ، ومنها أنجولا وناميبيا وزيمبابوى وأوغندا ورواندا ، الأمر الذى

يعرقل الدور الموكل إلى مجلس السلم والأمن الأفريقى من جهة أخرى ، على الرغم من ضرورة التعاون العادل مع الشركاء فى إطار تحقيق الأمن الدولى [١] ٠

٢- تقييم عمل مجلس السلم والأمن الأفريقى :

إن تقييم عمل المجلس يعد خطوة لازمة للحكم على دوره وتطويره ، ومع ذلك لابد من الأخذ فى الحسبان التجربة القصيرة لعمله ، والعراقيل التى سبق الإشارة إليها ٠

١ – الاستجابة والمساهمة :

لقد استجاب المجلس للنزاعات والصراعات داخل القارة الأفريقية ، فبإستثناء حالتي جمهورية جزر القمر ودارفور ، ظل المجلس متفرجا على العديد منها ، أو اكتفى بإصدار قرارات التنديد ، أو الحث على استئناف الحوار السياسى ، فضلا عن البطء فى الاستجابة ، كما فى حالات الصومال وبوروندى وموريتانيا وغينيا بيساو وكوت ديفوار وليبيريا ومدغشقر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ٠ ولعل التحديات التى باتت تطرح نفسها فى القارة ، والتى يجب على المجلس أن يضعها فى اولوية مهامه وأجنداته ، تتمثل فى قضايا الإرهاب الدولى وعصابات الإجرام المنظم ، والهجرة غير الشرعية ، وتجارة المخدرات ، والاتجار بالبشر ، وتجارة الأسلحة ، وقضايا عديدة من قبيل الإغاثة فى مناطق الصراعات والكوارث الإنسانية ، وإعادة الإعمار ، مما يفرض إعادة النظر فى الفلسفة التى قام عليها المجلس ، خاصة بعد تغير طبيعة الحروب الأفريقية ، واتخاذها أشكالا مختلفة عن حروب القرن العشرين من حيث الفواعل أو الأهداف ، أو طرق واساليب التمويل ٠

٢ – الفاعلية والأداء :

[١] عربى بومدين ، " **مجلس السلم والأمن الأفريقى ٠٠ التجارب والأدوار** " ، المرجع السابق ، ص١٩-٢٠ ٠

اتسمت أدوار المجلس بفاعلية وأداء ميدانى ضعيف فى أغلب الأحيان ، ومثلت حالة جزر القُمر نجاحاً كبيراً له ، حيث استطاع أن يحقق الحسم العسكرى ، وإنهاء الصراع وتسويته نهائياً ، وفى دارفور ، كان دوره مكملاً ، وظل عاجزاً فى الحالات الأخرى بسبب العديد من المعوقات التى قللت من فاعلية أدواره لافتقارة القدرة اللوجستية المتعلقة بتنفيذ العمليات ، وعدم القدرة على التنسيق المسبق بين مجالات العمل العسكرى الاستراتيجى والمرتبط بالعمليات والتكتيك ، نتيجة لعجز فى الأفراد والخبرة الفنية [١] .

٣ – المرافقة والمتابعة :

تمثل عمليات تسوية المنازعات فى القارة الأفريقية صعوبة بالغة وتحديا كبيرا أمام المجلس فى سعيه لنقل الدول من حالة الحرب إلى حالة السلم ، إذ تظل عمليات السلم هشة ، واحتمالات العودة إلى العنف قائمة ، الأمر الذى يفرض عليه متابعة عمليات التسوية السياسية والعسكرية للحروب والصراعات للوصول إلى حلول مستديمة تضمن العيش الكريم لشعوب القارة ، ويحاول المجلس العمل فى هذا الإطار ، خاصة فى فترات ما بعد النزاع وإعادة الإعمار فى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان ومالى [٢] .

[١] الموقع الرسمى للإتحاد الأفريقى ، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن الأفريقى ووضع السلم والأمن فى أفريقيا ، مؤتمر الإتحاد الأفريقى ، ٢٠٠٩ متاح على الرابط التالى : peaceau.org/uploads/assembly

[٢] عربى بومدين ، " مجلس السلم والأمن الأفريقى ٠٠ التجارب والأدوار" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٠-٢١ .

المبحث الثالث

مظاهر وعراقيل التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى فى تسوية النزاعات الأفريقية

يتجسد التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى فى الدعم بين المنظمتين قبل نشوب وأثناء وبعد إنتهاء النزاعات ، وتتجلى مظاهر التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى فى دعم عمليات الوساطة ، والدعم العسكرى والمالى واللوجيستى ، والدعم فى المجال الإنسانى ٠

أولاً : مظاهر التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى فى تسوية النزاعات الأفريقية :

١- دعم عمليات الوساطة :

لعبت الأمم المتحدة منذ نشأتها دوراً هاماً فى مجال الوساطة ، حيث ساهمت فى حل العديد من النزاعات والصراعات الداخلية أو الدولية سواء قبل نشوب النزاع أو بعد نشوبه أو فى مرحلة ما بعد السلام ، ولتحقيق هذا الغرض تم إنشاء إدارة الشئون السياسية عام ١٩٩٢ لتقديم المساعدة والدعم ، وبغية تعزيز القدرات الإقليمية فى مجال الوساطة ، قامت وحدة دعم الوساطة بمساعدة عمليات السلام التى تكون تحت رعاية المنظمات الإقليمية مثل الإتحاد الأفريقى ، على أن تتولى الأمم المتحدة الدور القيادى وتتولى المنظمات الإقليمية الدور الثانوى كمراقبين ، أو تضطلع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بوساطة مشتركة ، من خلال تكليف وسيط واحد يمثل المنظمتين أو تعيين كل منهما وسيطا خاصا بها ويعملان معا [١] ٠

كما واصلت الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الإتحاد الأفريقى والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية التى تسعى جاهدة لمنع النزاع من خلال الحوار السياسى والوساطة ، وتجسد ذلك فى أزمة دارفور من خلال تكليف مجلس الأمن الدولى للوسيط (يان إلياسون) بالتعجيل بمباحثات

[١] السيد مصطفى ابو الخير ، " **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولى المعاصر**" ، **ايتراك للنشر والتوزيع** ، القاهرة ، ص٢١٣ ، ٢٠٠٦ ٠

أبوجا ، وقد شارك هذا المبعوث فى محادثات دبلوماسية مكثفة مع نظيره فى الإتحاد الأفريقى سليم احمد سليم ، سعيا منهما إلى تحقيق تقدم سياسى ووضع حد للعنف ووقف إطلاق النار وتحسين الوضع الإنسانى ، وفى يونيو ٢٠٠٨ ، تم تعيين السيد (جبرايل باسولى) وسيطا مشتركا يعمل بشكل دائم من أجل إحياء مفاوضات السلام بين حكومة السودان والحركات المسلحة [١] ٠

فى الفترة من ٦-٩ مارس ٢٠٢٠ ، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لدى الإتحاد الأفريقى بمهمة مساع حميدة فى ملاوى ، لنزع فتيل التوترات المتزايدة وإتاحة إجراء انتخابات سلمية ، ايضاً فى ١٩ مايو حضور اجتماع مجموعة الاتصال المعنية بليبيا ، الذى عقدة رئيس جنوب أفريقيا والرئيس الحالى للإتحاد الأفريقى فى ذات الوقت ، ورئيس الكونغو ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقى الرفيعة المستوى المعنية بليبيا [٢] ٠

دعمت إدارة الشئون السياسية وبناء السلام تفعيل وحدة دعم الوساطة التابعة للإتحاد الأفريقى ، من خلال إعداد مسودة دليل التدريب على الوساطة ، كما ساعدت فى تنظيم ورش عمل للتدريب على أعمال الوساطة ٠

٢- الدعم العسكرى والمالى واللوجيستى :

تقوم الأمم المتحدة بتقديم أوجه الدعم المختلفة للإتحاد الأفريقى بهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار فى أفريقيا ، ويتم اللجوء إلى الأمم المتحدة (عند الإقتضاء) لتوفير ما يلزم من الدعم المالى واللوجيستى والعسكرى وأيضا الدعم فى مجال المساعدات الإنسانية ، تعزيزاً لأنشطة الإتحاد الأفريقى فى مجال حفظ السلم والأمن والاستقرار فى أفريقيا ، عملاً بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ٠

أ - الدعم العسكرى :

يهدف الدعم العسكرى للأمم المتحدة فى تعزيز ودعم قدرات وإمكانيات الإتحاد الأفريقى من أجل حفظ السلام ودعمه ، وذلك عن طريق تدريب وتحسين قدرات القوات الأفريقية ، ايضاً إنشاء مراكز إقليمية تهتم بالجوانب العسكرية والمدنية لمنع نشوب الصراعات ودعم السلام ، كما تعمقت العلاقة

[١] ولاء محمد عبد المنعم محمد مصطفى ، " **دور الإتحاد الأفريقى فى تسوية النزاع فى دارفور**" ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة فى العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٠ ٠

[٢] **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، رقم S/2020/860** ، تقرير سبق ذكره ٠

القائمة بين المنظمتين على التعاون والدعم المتبادل من خلال إنشاء العملية المختلطة للإتحاد الأفريقى والأمم المتحدة فى دارفورفى يوليو ٢٠٠٧ ، والتى تعتبر العملية المختلطة الأولى والوحيدة على مستوى الأمم المتحدة ، واضطلعت فيها الأمم المتحدة بالدور العملياتى القيادى فى الإدارة اليومية للعملية ، وبالتالى تم توفير الظروف الملائمة لمثل هذه العمليات من إمكانيات مادية ومالية وبشرية ، خاصة فى ظل العجز الذى يعانى منه الإتحاد الأفريقى ، كما قدمت الأمم المتحدة دعما محدودا للبعثة الأفريقية فى بوروندى فى صورة خبراء للمساعدة فى وضع مفاهيم العمليات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج [١] .

ب- الدعم المالى واللوجيستى :

لضمان استمرار العمل ضمن المنظمات الإقليمية لحفظ السلم والأمن الدوليين فى إطار الأمم المتحدة ، كان لزاما على الأمم المتحدة أن تعزز إمكانية التنبؤ بتمويل الإتحاد الأفريقى ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل والدعم اللوجيستى والذى يشتمل على النقل الاستراتيجى والدعم الطبى ، وفى إطار الدعم المالى المقدم من طرف الأمم المتحدة ، سمحت الجمعية العامة بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للإتحاد الأفريقى فى دارفور لتغطية تكاليف البعثة المختلطة [٢] .

قامت الأمم المتحدة ، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقى فى الصومال فى عام ٢٠٠٩ ، بتقديم مجموعة من عناصر الدعم اللوجيستى إلى بعثة الأمم المتحدة فى الصـــومال (أتميس) للمحافظة على ميزة عسكرية على حركة الشباب ، وعن طريق مكتب الأمم المتحدة فى مالى ، تم تقديم الدعم اللوجيستى لبعثة الدعم الدولية فى مالى [٣] .

على جانب آخر ، دعا العديد من قادة الدول الأفريقية خلال مؤتمر عقده مجلس الأمن فى ديسمبر ٢٠٢٠ ، إلى ضرورة تقديم مساعدة مالية دائمة لعمليات السلام التى ينفذها الاتحاد الأفريقى فى القارة ، وهو أمر يثير تحفظات الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها المساهم المالى

---

[١] **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2016/809** ، مرجع سبق ذكره .

[٢] عبد السلام معزيز ، " **تسوية أزمة دارفور فى إطار الإتحاد الأفريقى** " ، رسالة دكتوراة ، جامعة باجى مختار ، عنابة ، الجزائر ، ٢٠٠٩، ص٩٩

[٣] **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2016/809** ، مرجع سبق ذكره

الأول للأمم المتحدة ، وأكد الرؤساء الأفارقة على ضرورة تمويل عمليات دعم السلام التى يقودها الاتحاد الأفريقى وسمح بها مجلس الأمن ، من خلال مساهمات إجبارية من أعضاء الأمم المتحدة ، ومنذ ٢٠١٨ جرى التفاوض على مشروع قرار بين المنظمتين يمهد الطريق لتمويل الأمم المتحدة لعمليات السلام التى يقودها الاتحاد الأفريقى فى القارة من دون أن يتم حتى الآن تبنية [١] .

٣- دعم التعاون فى مجال المساعدات الإنسانية :

سعياً إلى الحد من آثار الكوارث الطبيعية والبشرية ، بما فيها الكوارث التى تسبب التشرد فى القارة ، تعمل الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى على تعزيز الآليات الكفيلة بالتصدى لها ، وفى هذا الصدد ، ركز التعاون على تعزيز مؤشرات الإنذار المبكر القائمة وتنسيقها تنسيقاً فعالاً ، وذلك عن طريق تبادل المعلومات وتقديم المساعدة الإنسانية الملائمة ، وشمل ذلك تعزيز قدرة الآليات القائمة على منع التشرد القسرى والقضاء عليه ، إضافة إلى حماية المدنيين فى حالات النزاع ، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً [٢] .

تعتبر الصراعات فى أفريقيا تحديا قد يعزز أواصر التعاون والتنسيق بين الإتحاد الأفريقى والأمم المتحدة فى المجال الإنسانى ، فقد ضاعفت الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى جهودهما الرامية إلى معالجة الأوضاع الإنسانية فى المناطق التى تعانى من النزاعات والاضطرابات ، حيث تم تقديم أكبر دعم لعمليات المساعدات الإنسانية (عودة الأوضاع الأمنية لتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية بشكل آمن ، المساهمة فى حماية السكان المدنيين ، المساهمة فى عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم بشكل دائم) فى جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال ، كما تم وضع آليات مجتمعية للوساطة فى النزاعات بهدف التخفيف من حدة التوتر بين السكان المشردين والمجتمعات المحلية المستضيفة وتحسين الحصول على المساعدات الإنسانية [٣] .

---

[١] وكالة الصحافة السويسرية ، " **أفريقيا تطالب بتمويل من الأمم المتحدة لعمليات السلام** " ، ٥ ديسمبر ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط التالى : swissinfo.ch

[٢] الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى لتعزيز الشراكة فى السلام والأمن ، ١٩ أبريل ٢٠١٧ ، متاح على الرابط التالى : unoau.unmissions.org

[٣] بيان مجلس السلم والأمن الأفريقى بشأن الاجتماع رقم ٣٠٧ بأديس ابابا بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٢ .

ثانياً : عراقيل التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى فى تسوية النزاعات الأفريقية :

يُعد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى أحد أعمدة السلام والأمن فى أفريقيا ، وعلى الرغم من النمو الملحوظ فى العديد من مجالات شراكتهما ، فقد تعمقت الانقسامات والعراقيل حول كيفية الاستجابة لأمن القارة ، وتسوية النزاعات والصراعات الأفريقية ، ولقد واجه الاتحاد الأفريقى عدة عراقيل فى إطار علاقته بالأمم المتحدة فى خضم تسوية الصراعات والمنازعات الأفريقية ، وتتمثل هذه العراقيل فى الآتى :

١- فيما يتعلق بالأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى :

أ - الإختلافات المتزايدة بين المنظمتين بشأن التوجهات السياسية ٠

ب-التعقيد والغموض الذى يكتنف تطبيق مبدأ الولاية الإحتياطية بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى والجماعات الاقتصادية الإقليمية / الآليات الإقليمية التابعه له ٠

ج- عدم إضفاء الطابع المؤسسى على التعاون بين المنظمتين على جميع المستويات ٠

د- عدم توائم القدرات لدى المنظمتين وعبء التعاون الواقع على عاتق الاتحاد الأفريقى ٠

هـ- مازالت مساهمات الأمم المتحدة المقررة لمساندة عمليات الإتحاد الأفريق لدعم السلام تشكل تحدياً (التمويل المستدام يعتبر أكثر مصادر التوتر المعلن عنها)٠

و- ضعف قدرات وخبرات الإتحاد الأفريقى فيما يخص انتهاكات القانون الدولى الإنسانى ولحقوق الإنسان ، نتيجة لافتقاره للآليات الضرورية من أجل منع انتهاكات القانون الدولى الإنسانى وانتهاكات حقوق الإنسان والتصدى إليها [١] ٠

٢- فيما يتعلق بمجلس الأمن الدولى ومجلس السلم والأمن الأفريقى :

رغم انقضاء عقد من المناقشات والاجتماعات السنوية ، فلا يزال ثمة مجال لتحسين هذه المشاركة ، وتتركز التحديات فى مجال أساليب العمل التى تنظم مشاركة المجلسين ، بما فى ذلك الزيارات المشتركة والتصدى للحالة فى ليبيا ، وتمويل عمليات دعم السلام ، أيضاً عدم موائمة برامج عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن الأفريقى ، وعدم تحقيق تسلسل عملها

[١] رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن رقم S/2020/1020 ، بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠ ٠

قدر الإمكان من أجل تيسير المواقف التى يتخذها مجلس السلم والأمن ، وإرشاد القرارات التى يتخذها مجلس الأمن بشأن نفس المواضيع [١] ٠

هذه الاختلافات تكمن فى تصورات خاطئة متبادلة بشأن أدوار ومسئوليات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، ومجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقى ، وتصور وجود تجاهل لآراء مجلس السلم والأمن الأفريقى ٠

نتيجة لذلك ، لن يكون من السهل تحقيق تقارب استراتيجى بين مجلس الأمن الدولى ، ومجس السلم والأمن الأفريقى ، وقد يستمر ذلك فى التأثير على التعاون بين المنظمتين ٠

٣- **فى إطار عمليات السلام :**

وصلت منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى إلى مفترق طرق بشأن كيفية تقديم الدعم الجماعى لعمليات السلام المتعددة الأطراف ، ولقد وصلت هذه القضية إلى ذروتها ، كما واجهت بعثات الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى المشتركة لعدة عراقيل أثناء أداء مهامها المتعلقة بحفظ السلم والأمن فى مناطق النزاع منها ما يتعلق بصعوبة التضاريس وكثرة الإعتداءات من طرف الجماعات المسلحة ، ويمكن ايضاح هذه العراقيل فى النقاط التالية :

أ - ارتفاع مستويات العنف السياسى فى جميع أنحاء أفريقيا ٠

ب- اتفاقيات السلام الهشه ٠

ج- بيئة الاقتصاد الغير المستقرة ٠

د- الاعتماد المتزايد على جهود مكافحة الارهاب ٠

هـ- الافتقار إلى الاتفاق والتوجيه الاستراتيجى المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى بشأن الحالات التى يتم فيها نشر عمليات سلام متعددة الاطراف ٠

[١] رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن ، المرجع السابق ٠

و- تأثير التحول نحو المبادرات الإقليمية المخصصة لمكافحة الإرهاب بشكل مباشر على الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى ، إلا أن هذه المبادرات غالبا ما تفتقر إلى استراتيجيات أوسع للتعامل مع الدوافع السياسية الكامنة وراء العنف ٠

ز- ضبابية الفروق بين عمليات السلام المتعددة الأطراف ومبادرات مكافحة الإرهاب ٠

ح- عدم تغطية تكاليف الدعم المقدم إلى عمليات الإتحاد الأفريقى من قبل الصناديق الاستئمانية التى تديرها الأمم المتحدة نظراً لعدم توفر قناه تمويل موثوقة ، مما أدى إلى اعتماد الاتحاد الأفريقى على مصادر تمويل خارجية ، أدى ذلك إلى تقويض قدرة الاتحاد الأفريقى على الإمساك بزمام هذه البعثات٠

ط- افتقار بعثات حفظ ودعم السلام (العناصر العسكرية والشرطية) إلى الأصول اللازمة والضرورية مثل نظم المعلومات والاتصالات والقيادة والسيطرة والقدرات الهندسية والجوية والطبية والاستخباراتية ، إضافة إلى ضعف التدريب والنقص فى المعدات وقدرات الاكتفاء الذاتى الرئيسية لإنجاح المهام المنوطة بها ٠

ى- ضعف القدرات المقدمة لعمليات حفظ ودعم السلام (محدودية أعداد الموظفين ونقص الخدمات اللوجيستية والقيود المالية) [١] ٠

٤- طبيعة البيئة الأمنية بالقارة الأفريقية :

تعانى البيئة الأمنية بالقارة الأفريقية من تهديدات وتحديات نتيجة ما خلفه الإستعمار الذى مزق الدول الأفريقية ، واصبحت الدولة الواحدة تضم مزيجاً مختلفاً من القوميات والأعراق ، ساهمت فى خلق بيئة أمنية غير مستقرة وملائمة لظهور وتجدد العديد من النزاعات والصراعات لا سيما الداخلية منها والصراعات الحدودية بين الدول الأفريقية [٢] ٠

[١] دانيل فورتى ، **" الشراكة بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى قد تتراجع بسبب الخلافات حول عملية السلام "** ، موقع Defence web ، ٤ يوليو ٢٠٢١ ، متاح على الرابط التالى : shrouknews.comm

[٢] احمد ابراهيم محمود ، التغير فى النهج الأفريقى إزاء قضايا الأمن والدفاع ، **مجلة آفاق أفريقية** ، العدد ٢١ ، الهيئة العامة للإستعلامات ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٣-١٠٤ ٠

٥- الإنتقائية وإزدواجية معايير التعاون على مستوى الأمم المتحدة :

على الرغم من الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة فى مساعدة ومساندة جهود الإتحاد الأفريقى فى أداء مهامه الأمنية ، إلا أن مايؤخذ عليها هو الإنتقائية وازدواجية المعايير التى تتصف بها المساعده والدعم المقدم من طرفها ، حيث تدخل الاعتبارات السياسية ومصالح الدول الكبرى فى ذلك ، حيث قدمت الأمم المتحدة الدعم والمساندة للإتحاد الأفريقى فى المناطق التى تخدم مصالح الدول الكبرى مثل دارفور والصومال ، وتغاضت عن بعض الصراعات وامتنعت عن تقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة فيها ، فضلاً عن تجاهل المتسببين فى هذه النزاعات والبحث عن الحلول لاسباب النزاعات فى القارة [١] .

٦- مبدأ السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول :

تواجه الأمم المتحدة عدة معوقات أثناء تدخلها فى النزاعات المسلحة غير الدولية والتى تتمثل فى مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول بالإضافة إلى المعوقات المالية والسياسية والإدارية ، وهى نفس المعوقات التى تواجه شراكة الأمم المتحدة مع الإتحاد الأفريقى فى مساعيها لتسوية النزاعات غير الدولية [٢] .

إن فوائد التعاون ليست عملياتية فقط ، بل هى سياسية ايضاً ، فعمليات السلام تتسم بالفاعلية عندما تكون جزءاً من استراتيجية سياسية واضحة ، وليس فقط عندما تحصل على الدعم المناسب ، والحلول السياسية للتحديات المتصلة بالسلام والأمن ، وتكون أكثر فاعلية عندما تتماشى الاستجابات العالمية والإقليمية مع بعضها البعض ، وذلك هو الهدف الرئيسى من إقامة تعاون وشراكة قوية بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى [٣]

---

[١] احمد ابراهيم محمود ، "الأمن الإقليمى فى أفريقيا – نظرة تقييمية" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٦٨ ، يوليو ٢٠٠٧ ، ص٩٠ .

[٢] السيد مصطفى ابو الخير ، **"أزمات السودان الداخلية والقانون الدولى المعاصر"** ص٢٤٩ ، مرجع سبق ذكره .

[٣] رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن رقم S/2016/809 ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦ .

الخاتمـــة :

١- يتأثر دور الإتحاد الأفريقي فى تحقيق مهامه فى تسوية المنازعات بالخلافات بين دول الإتحاد والتى تنعكس بدجة كبيرة على جهود تسوية النزاعات داخل القارة ، وإن محدودية مجلس السلم والأمن الأفريقى تنبع من ضعف الإرادة الجماعية للدول ، والتى تظهر فى خلافاتها البينية على حساب قضايا بناء منظومة أمنية أفريقية متكاملة ، والتى تعبر عن خلافات على أمور شخصية بين زعماء الدول فيما بينها ، فيمكن القول أن التحدى الأكبر فى أفريقيا هو كيفية بناء تكامل سياسى واقتصادى وأمنى داخل مؤسسات الإتحاد ، ولتحقيق ذلك لابد من إعادة هيكلة مؤسسات الاتحاد للتعاطى مع المرحلة الراهنة ، والتى لا تزال فيها أفريقيا تتخبط فى الحروب والصراعات التى أخرت جهود البناء والرقى والتطور ٠

٢- إن استراتيجية مجلس السلم والأمن الأفريقى كأحد أدوات تنفيذ سياسات الإتحاد الأفريقي ، لا يقتصر على كونه امتداداً لـ " آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات " ، التى عرفتها منظمة الوحدة الأفريقية فى السابق ، ولا يمكن اعتباره نسخة من مجلس الأمن الدولى ، ذلك أن مجلس السلم والأمن الأفريقى يسعى إلى سد ثغرات الآلية السابقة ، وهنا لا بد أن نشير إلى أن المجلس لا يزال بعيداً عن تجاوز هذه الثغرات ، كما أنه لا يبلغ مصداقية قرارات مجلس الأمن الدولى ، والعقوبات التى يقررها ، ويمكن أن ترجع أسباب ذلك إلى الآتى :

أ - النقاشات داخل مجلس السلم والأمن الأفريقى ليست بعمق النقاشات فى الجلسات المنعقدة فى مجلس الأمن الدولى ٠

ب- العضوية فى مجلس السلم والأمن الأفريقى ليست دائمة ، كما لا يتمتع اعضاؤه بحق النقض (الفيتو) ، فضلاً عن انعدام الإجراءات القسرية ٠

٣- يعمل مجلس السلم والأمن الأفريقى بشكل تنسيقى وتكاملى مع منظمة الأمم المتحدة ، التى جعلت الأمن الجماعى من المبادىء التى يقوم عليها ميثاقها ، فى هذا الإطار ، فإن القارة الأفريقية تسعى إلى تحمل نصيبها من المسئولية ، ولبلوغ الهدف ، فإن تحسين نوعية النقاشات

فى مجلس السلم والأمن الأفريقى سيتيح لمجموعة الدول الأفريقية توحيد مواقفها تجاه القارة ، بهذا المعنى ، فإن مجلس السلم والأمن الأفريقى يشكل منصة فعالة لبروز صوت جماعى أفريقى٠

٤- فى إطار سعيه نحو تحقيق هدفه الرئيسى ، ينبغى على مجلس السلم والأمن الأفريقى أن يدرج فى أسلوب عمله على المديين القصير والطويل ، أساليب تتيح له ضمان الحلول المناسبة للأسباب والعوامل الكامنة وراء نشأة الأزمات ، وأيضا الاهتمام بمتطلبات تعزيز عمليات السلام ، وإعادة الإعمار فى الفترات التى تلى نهاية النزاعات ، من هذا المنطلق ، يمكن أن يجسد مجلس السلم والأمن الأفريقى أداة فعالة فى خدمة السلم والتنمية فى القارة [١] ٠

٥- وقد استمر مجلس السلم والأمن فى مواجهة الأزمات والنزاعات وأوضاع ما بعد النزاعات فى القارة ، كما خصص المجلس اهتماماً كبيراً للأوضاع فى إبيي وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجنوب السودان والسودان ومختلف المسائل المواضعية ذات الصلة بمجالات الحوكمة والسلم والأمن والاستقرار ، بما فى ذلك المسائل المتعلقة بتغير المناخ ، وتمويل وتجديد ولايات عمليات دعم السلام التابعة للإتحاد الأفريقى ، مثل بعثة الإتحاد الأفريقى الإنتقالية فى الصومال ، ومجموعة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وبعثة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقى فى موزمبيق [٢] ٠

[١] عربى بومدين ، " مجلس السلم والأمن الأفريقى ٠٠ التجارب والأدوار" ، المرجع السابق ، ص٢١ ٠
[٢] تقرير مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقى ، فبراير ٢٠٢٣ ، **المرجع السابق** ، ص٣ ٠

قائمة المراجع :

١ – عبد الملك عودة ، " مجلس السلم والأمن الأفريقي " ، صحيفة الأهرام المصرية ، ٩ يونيو ٢٠٠٤ .

٢– محمد سامي عبد الحميد ، محمد سعيد الدقاق ، إبراهيم أحمد خليفة ، " القانون الدولى العام " ، دار المعارف ، مصر ، ٢٠٠٤ .

٣– ربيع عبد العاطى عبيد ، " دور الإتحاد الأفريقي فى فض المنازعات " ، دار القومية العربية للثقافة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٢ .

٤– صالح الشاعري ، " تسوية النزاعات الدولية سلمياً " ، ط١ ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٦ .

٥– سالم محمد الزبيدى ، " الإتحاد الأفريقي فى ظل النظام الدولى الجديد " ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٦ .

٦– عمر سعدالله ، " القانون الدول المعاصر " ، ط١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٥ .

٧– نبيل محمد خليل العزازى ، " دور الإتحاد الأفريقي فى تسوية النزاعات الأفريقية " ، يوليو ٢٠٢٠ .

٨– الموقع الرسمى للإتحاد الأفريقى "أجهزة الإتحاد الأفريقى " ، متاح على الرابط التالى : africa.sis.gov.eg

٩– مجلس السلم والأمن الأفريقى (psc) ، متاح على الرابط التالى : www.au.int

١٠– بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقى ، الهيئة العامة للاستعلامات ، متاح على الرابط التالى : sis.gov.eg

١١– تقرير مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقى ، من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٢ ، الدورة العادية ٣٦ ، فبراير ٢٠٢٣ ، au.int

١٢– محمد هيبه على أحطيبة ، دور مجلس السلم والأمن الأفريقى فى حل النزاعات وتسويتها فى أفريقياً ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – العدد الثالث –٢٠١١ .

١٣– عربى بومدين ، " مجلس السلم والأمن الأفريقى ٠٠ التجارب والأدوار " .

١٤– صلاح الدين عامر ، " مقدمة لدراسة القانون الدولى العام " ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ .

١٥– أميرة محمد عبد الحليم ، " المواقف الخارجية وحدود تأثيرها فى إدارة سد النهضة الأثيوبى " ، مجلة الملف المصرى ، العدد ٧٣ ، سبتمبر ٢٠٢٠ .

١٦– نادية عبد الفتاح ، مجدى صالح ، " مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي " ، التقرير الاستراتيجى الأفريقي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، مركز البحوث الأفريقية ، القاهرة ، الاصدار الثالث ، ٢٠٠٥ .

١٧– الموقع الرسمى للإتحاد الأفريقى ، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن الأفريقى ووضع السلم والأمن فى أفريقيا ، مؤتمر الإتحاد الأفريقى ، ٢٠٠٩ متاح على الرابط التالى : peaceau.org/uploads/assembly

١٨– السيد مصطفى ابو الخير ، " أزمات السودان الداخلية والقانون الدولى المعاصر" ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة .

١٩– ولاء محمد عبد المنعم محمد مصطفى ، " دور الإتحاد الأفريقى فى تسوية النزاع فى دارفور" ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة فى العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩ .

٢٠– عبد السلام معزيز ، " تسوية أزمة دارفور فى إطار الإتحاد الأفريقى " ، رسالة دكتوراة ، جامعة باجى مختار ، عنابة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ .

٢١– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2016/809 .

٢٢– وكالة الصحافة السويسرية ، " أفريقيا تطالب بتمويل من الأمم المتحدة لعمليات السلام " ، ٥ ديسمبر ٢٠٢٠ ، متاح على الرابط التالى : swissinfo.ch

٢٣– الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى لتعزيز الشراكة فى السلام والأمن ، ١٩ أبريل ٢٠١٧ ، متاح على الرابط التالى : unoau.unmissions.org

٢٤– بيان مجلس السلم والأمن الأفريقى بشأن الاجتماع رقم ٣٠٧ بأديس ابابا بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٢ .

٢٥- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن رقم S/2020/1020 ، بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٢٠ .
٢٦- دانيل فورتى ، " الشراكة بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقى قد تتراجع بسبب الخلافات حول عملية السلام " ، موقع Defence web ، ٤ يوليو ٢٠٢١ ، متاح على الرابط التالى : shrouknews.comm
٢٧- احمد ابراهيم محمود ، التغير فى النهج الأفريقى إزاء قضايا الأمن والدفاع ، مجلة آفاق أفريقية ، العدد ٢١ ، الهيئة العامة للإستعلامات ، ٢٠٠٦
٢٨- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن رقم S/2016/809 ، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦ .